

جامعة مدأوشن
الكلية: كلية الريادة والابتكار
البرنامج: ماجستير ريادة الأعمال
التخصص: ريادة الأعمال

تأثير السياسات واللوائح الحكومية على مؤشرات النمو والاستدامة في الشركات الناشئة
داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2020-2025

The impact of government policies and regulations on the growth and
sustainability indicators of startups in Saudi Arabia during the period 2020-2025

دراسة ميدانية لعينة من رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في المملكة

إعداد الطالب:

عبد الكريم مونس حميد الشمري

الرقم الأكاديمي: 242000323

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في ريادة الأعمال

في ريادة الأعمال

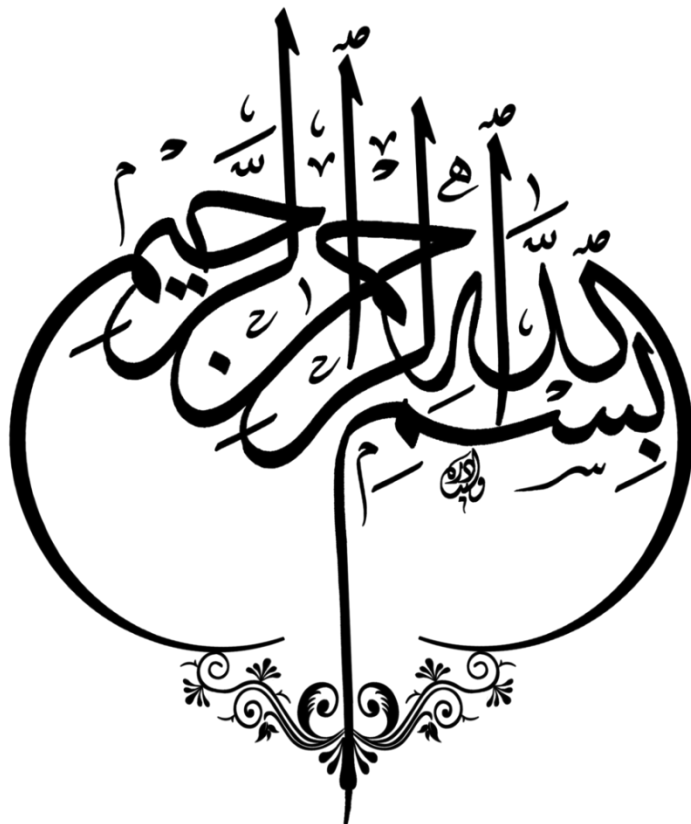
إشراف:

الدكتور/ أحمد راجح اسماعيل

كلية الريادة والابتكار

جامعة مدأوشن

1446هـ - 2025م



{ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

صدق الله العظيم

إقرار الأمانة العلمية

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة الموسومة بالعنوان:

تأثير السياسات واللوائح الحكومية على مؤشرات النمو والاستدامة في الشركات الناشئة داخل المملكة العربية السعودية
خلال الفترة 2020-2025

The impact of government policies and regulations on the growth and sustainability indicators of startups in
Saudi Arabia during the period 2020-2025

أقر بأن ما ورد في هذه الرسالة هو نتاج عملي وجهدي الخاص باستثناء ما تم الإشارة إليه في متن الرسالة، وأن ما ورد فيها
ككل أو جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى جامعة مدأوشن، أو في أي مؤسسة تعليمية
أو بحثية أخرى باستثناء الحالات التي تنص على خلاف ذلك بالإشارة أو بالإقرار.

I acknowledge that the contents of this thesis are the result of our own work and effort, except for what has been
indicated in the body of the thesis, and that its contents, in whole or in part, have not been submitted by others
for the award of a degree or academic or research title at the University of Midocean, or at any other educational
or research institution, except in cases that state otherwise by reference or acknowledgment.

توقيع الباحث:

إهداء

إلى من غرسوا في قلبي حب العلم
إلى من كانوا السند والعون في كل مراحل حياتي
أهدي لكم ثمرات جهدي

الباحث
عبد الكريم مونس حميد الشمري

شُكْرُ تَقَاتِي

قال تعالى ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ (لقمان آية: ١٢)

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي نرجو من الله أن تنال رضاه. ثم نتوجه بالشكرو عظيم الامتنان إلى كل من:

الدكتور الفاضل / أحمد راجح اسماعيل - حفظه الله ، لتفضله الكريم بالإشراف على هذا البحث ولما قدمه من توجيهات ساعدتني في إتمام هذه الدراسة.

لكل من ساهم وقدم المساعدة لإنجاح هذا العمل.

الباحث

عبد الكريم مونس حميد الشمري

جدول المحتويات

3.....	إقرار الأمانة العلمية
4.....	إهداء
5.....	شكرو تقدير
8.....	المستخلص
9.....	ABSTRACT:
10.....	I. الفصل الأول: المقدمة
10.....	1.1 مقدمة الدراسة
11.....	1.2 تعريف مشكلة الدراسة
18.....	1.3 أهمية الدراسة
19.....	1.4 أسئلة الدراسة
19.....	1.4.1 السؤال الرئيسي: (MAJOR RESEARCH QUESTION)
19.....	1.4.2 الأسئلة الفرعية (MINOR RESEARCH QUESTIONS) والادعاءات (CLAIMS):
20.....	1.5 النموذج المفاهيمي للدراسة (CONCEPTUAL MODEL)
22.....	II. الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري
23.....	1.7 أولاً، الدراسات السابقة المحلية
23.....	1.7.1 تأثير ضريبة القيمة المضافة على الشركات الناشئة
25.....	1.7.2 تأثير نظام الشركات الجديد (2023)
26.....	1.7.3 تأثير سياسات التوظيف (السعودة/نطاقات)
28.....	1.7.4 دور الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة
29.....	1.7.5 تأثير التراخيص الإلكترونية والتحول الرقمي الحكومي
29.....	1.8 الدراسات العربية:
31.....	1.9 الدراسات الأجنبية:
32.....	1.10 الإطار النظري
33.....	1.10.1 النظريات الأساسية المستخدمة:
35.....	1.10.2 شرح المفاهيم والعلاقات المتوقعة بين المتغيرات:
37.....	1.10.3 اختيار نموذج TOE كإطار نظري رئيسي
43.....	III. الفصل الثالث: منهجية البحث
43.....	1.12 أولاً: نوع الدراسة:
43.....	1.13 ثانياً: منهج الدراسة:
43.....	1.14 ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:
44.....	1.15 رابعاً: أداة الدراسة وإجراءات بنائها:
45.....	1.16 خامساً: صدق وثبات أداة الدراسة:

1.17	سادساً: مجالات الدراسة:	45
IV.	الفصل الخامس: نتائج الدراسة	46
1.19	البرامج والأساليب الإحصائية:	46
1.20	أداة الدراسة:	47
1.21	صدق الاتساق الداخلي للأداة:	49
1.22	ثبات أداة الدراسة:	53
1.23	إجراءات تطبيق الدراسة:	53
1.24	خصائص مفردات عينة الدراسة:	53
V.	الفصل الخامس: ملخص الدراسة والتوصيات	66
1.25	ملخص الدراسة والتوصيات	66
1.26	ملخص موجز لأهم النتائج	66
1.27	مساهمات الدراسة	67
1.28	توصيات البحوث المستقبلية	67
	قائمة المراجع	70
	المراجع الإنجليزية	70
	الملاحق	73

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير السياسات واللوائح الحكومية المطبقة بين عامي 2020 و2025 على مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، مسترشدة بإطار التكنولوجيا-التنظيم-البيئة (TOE) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع البيانات عبر استبانة إلكترونية من عينة قصدية مكونة من 59 من رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في قطاعات مختلفة. تم استخدام الإحصاءات الوصفية، معامل ارتباط بيرسون، ومعامل ألفا كرونباخ لتحليل البيانات بواسطة برنامج SPSS.

كشفت النتائج عن تصور إيجابي بشكل عام حول التأثير الكلي لرؤية المملكة 2030 على بيئة الأعمال، خاصة فيما يتعلق بجهود تبسيط اللوائح (مثل التراخيص الإلكترونية ونظام الشركات الجديد) وتقديم الحوافز الحكومية (المالية وغير المالية)، حيث اعتُبرت فعالة في دعم نمو الشركات الناشئة وابتكارها ووصولها للتمويل. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة. فقد نُظر إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة (VAT) إلى 15% وأعباء الامتثال المرتبطة بها (بما في ذلك الفوترة الإلكترونية) على أنها تؤثر سلبًا على السيولة وتزيد من الأعباء المالية والإدارية. كما شكلت سياسات التوطين تحديات في الوصول إلى المواهب المتخصصة، لا سيما للشركات الناشئة التقنية. علاوة على ذلك، تم تحديد نقص الإعفاءات والحوافز الضريبية الكافية والدعم الاستشاري المتخصص من المبادرات الحكومية كعوائق رئيسية.

بشكل عام، بينما تحظى مبادرات التمكين الحكومية (التحول الرقمي، الحوافز، الإصلاحات القانونية) بتصور إيجابي وتساهم في النمو، تخلص الدراسة إلى أن الأعباء التنظيمية والضريبية لا تزال تشكل تحديات كبيرة أمام استدامة الشركات الناشئة. توصي الدراسة بمعايرة مستمرة للسياسات لتحقيق التوازن بين المتطلبات التنظيمية والاحتياجات الخاصة لمنظومة الشركات الناشئة، وتعزيز الحوافز الموجهة، وتوفير الدعم المتخصص لتعزيز النمو والابتكار على المدى الطويل بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

Abstract:

This study aimed to assess the impact of government policies and regulations implemented between 2020 and 2025 on the growth and sustainability indicators of startups in the Kingdom of Saudi Arabia, guided by the Technology-Organization-Environment (TOE) framework. Utilizing a descriptive-analytical approach, data was collected via an electronic questionnaire from a purposive sample of 59 entrepreneurs and startup owners across various sectors. Descriptive statistics, Pearson correlation, and Cronbach's alpha were used for data analysis via SPSS.

The findings reveal a generally positive perception of Saudi Vision 2030's overall impact on the business environment, particularly regarding efforts to streamline regulations (e.g., e-licensing, New Companies Law) and provide government incentives (financial and non-financial), which were seen as effective in supporting startup growth, innovation, and funding access. However, significant challenges persist. The increase in Value Added Tax (VAT) to 15% and associated compliance burdens (including e-invoicing) were perceived as negatively impacting liquidity and increasing financial/administrative loads. Saudization policies presented challenges in accessing specialized talent, especially for tech startups. Furthermore, a lack of sufficient tax exemptions/incentives and specialized advisory support from government initiatives were identified as key hurdles.

Overall, while government enablement initiatives (digital transformation, incentives, legal reforms) are positively perceived and contribute to growth, the study concludes that regulatory and tax burdens continue to pose significant challenges to startup sustainability. The study recommends continuous policy calibration to balance regulatory requirements with the specific needs of the startup ecosystem, enhancing targeted incentives, and providing specialized support to foster long-term growth and innovation in line with Vision 2030 objectives.

ا. الفصل الأول: المقدمة

1.1 مقدمة الدراسة

شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقدين الأخيرين تحولات اقتصادية وتنظيمية جوهرية في إطار سعيها لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل وتنويع قنوات الاقتصاد الوطني. وقد تجلّت هذه التوجهات بوضوح في رؤية 2030، التي وضعت ضمن أهدافها تعزيز دور القطاع الخاص، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في الناتج المحلي الإجمالي، مع التركيز على الابتكار وزيادة الأعمال كوسائل أساسية لتحقيق النمو المستدام.

في هذا الإطار، تم اتخاذ العديد من الخطوات التنظيمية والمالية التي تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية، بما في ذلك إصدار نظام الشركات الجديد، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT)، وإطلاق منصات رقمية حكومية لتسهيل الإجراءات، فضلاً عن برامج الحوافز والدعم المالي الموجهة نحو الشركات الناشئة. هذا التداخل بين السياسات التنظيمية والمالية يمثل إطاراً معقداً ومتغيراً يفرض على الشركات الناشئة التعامل مع مستويات متعددة من الأعباء والفرص.

ورغم الجهود الحكومية المبذولة، إلا أن التفاعلات بين البيئة التنظيمية وأداء الشركات الناشئة لا تزال تمثل حقلاً خصباً للبحث، إذ أن طبيعة هذه الشركات - التي تتميز بصغر الحجم، وحدائث التأسيس، وارتفاع درجة المخاطرة - تجعلها أكثر حساسية لأي تغييرات تنظيمية أو مالية مقارنة بالشركات الكبرى الأكثر رسوخاً في السوق. وتكمن الإشكالية الرئيسة في مدى توافق هذه السياسات مع الاحتياجات الفعلية لهذه الشركات، خصوصاً في سياق الأسواق الناشئة مثل السعودية التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي عميق.

تنبثق هذه الدراسة من هذه المفارقة الجوهرية، إذ تسعى إلى تقديم تحليل معمق للعلاقة بين السياسات الحكومية، بمختلف أدواتها المالية والتنظيمية، وأداء الشركات الناشئة في السعودية. وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً يتسم بالتغير السريع والتعقيد التشريعي، حيث تتداخل عوامل مثل الضرائب، التراخيص، الامتثال الإداري، والحوافز الحكومية لتشكيل معاً البيئة التي تتحرك ضمنها هذه الشركات.

تساهم هذه الدراسة في سد فجوة معرفية تتمثل في محدودية الأبحاث التي تقدم تحليلاً تكاملياً يربط بين السياسات الحكومية والأداء التشغيلي والابتكاري للشركات الناشئة في السوق السعودي. ومن خلال هذه الدراسة، سيتم تقديم رؤية تحليلية تستند إلى الأطر النظرية الحديثة لفهم آليات تأثير هذه السياسات، وهو ما من شأنه توجيه صانعي السياسات ورواد الأعمال على حد سواء نحو بيئة تنظيمية أكثر ملاءمة ومحفزة للنمو.

1.2 تعريف مشكلة الدراسة

يشهد الاقتصاد السعودي خلال العقد الأخير تحولات جوهرية في بنيته الاقتصادية والمؤسسية، انعكاسًا لطموحات رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى إعادة هيكلة مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للناجح المحلي الإجمالي. لم يأت هذا التوجه من فراغ؛ بل جاء كرد فعل استراتيجي على هشاشة الاقتصادات الأحادية التي كشفت عنها التقلبات الحادة في أسعار النفط منذ مطلع القرن الحالي، حيث تراجعت أسعار الخام بشكل حاد منذ أواخر عام 1999/2000، مما حفّز المملكة على إطلاق برامج تحول اقتصادي واسعة النطاق، مثل برنامج التحول الوطني 2020، الذي أعاد ضبط أولويات الإنفاق الحكومي وأسس لبناء اقتصاد متنوع أكثر مرونة.

في صميم هذه الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة يقع قطاع الشركات الناشئة، الذي لا يمثل فقط رافدًا تنويعيًا للدخل، بل يشكل أيضًا حاضنة للابتكار، وفرصة جوهرية لإعادة تشكيل منظومة العمل والإنتاج داخل المملكة. الشركات الناشئة، بطبيعتها الديناميكية وريادتها التقنية، ليست مجرد كيانات اقتصادية صغيرة، بل هي بيئات خصبة لتوليد الأفكار والحلول الابتكارية، القادرة على مواجهة التحديات المتغيرة في السوق وتحقيق قيمة مضافة حقيقية. ومع ذلك، فإن قدرة هذه الشركات على تحقيق إمكاناتها الابتكارية قد تكون مقيدة، حيث تتطلب البيئة التنظيمية المعقدة تحويل جزء كبير من مواردها المحدودة نحو الامتثال بدلًا من تخصيصها للبحث والتطوير أو تجربة نماذج أعمال جديدة. هذا الطابع الريادي، المقترن بالتحديات، يجعلها جزءًا لا يتجزأ من مساعي المملكة لتوطين التكنولوجيا وتوليد فرص العمل للسعوديين.

ومع أن البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت، 2024) تؤكد أن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة والناشئة في السعودية قد تجاوز 1.3 مليون منشأة، بما يمثل أكثر من 99.5% من إجمالي عدد المنشآت في المملكة، إلا أن التحدي الحقيقي لا يكمن في الكم وحده، بل في كيفية تعزيز مساهمتها النوعية في الاقتصاد الوطني. فرغم أن هذه المنشآت تساهم بما يقارب 28.7% من الناتج المحلي الإجمالي، لا تزال هناك فجوة واضحة مقارنة بالشركات الكبرى، سواء من حيث مرونتها في مواجهة التغيرات التنظيمية أو قدرتها على الابتكار والتوسع. تستهدف الاستراتيجية الوطنية رفع هذه المساهمة إلى 35% بحلول 2030، غير أن هذا الهدف يتطلب فحصًا دقيقًا للعوامل المؤسسية والتنظيمية التي قد تسهم في تحقيقه أو تعيقه (Monsha'at، 2024).

تشير البيانات الأحدث (الشكل 1)، كما هو موضح في تقرير منشآت الربع الرابع من 2024، إلى استمرار الزخم العددي للقطاع، حيث سُجل 160 ألف سجل تجاري جديد خلال الربع الأخير وحده، بزيادة 10% عن العام السابق، ليصل إجمالي السجلات القائمة إلى 1.6 مليون. ومع أن هذه الأرقام تعكس حيوية القطاع، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم تتجاوز 4.4% خلال الفترة ذاتها، ما يشير إلى خلل محتمل بين التوسع العددي وقدرة هذه المنشآت على تحقيق أثر اقتصادي ملموس ومستدام (Monsha'at، 2024)

نظرة عامة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بفضل استمرار نمو القطاع الخاص، واستثمارات القطاع العام في المملكة، واصل عدد السجلات التجارية القائمة ارتفاعه بشكل كبير في الربع الرابع من عام 2024م.

160 ألف
سجل تجاري قائم في الربع الرابع من عام 2024م



67%
نسبة النمو في إجمالي عدد السجلات التجارية المُصدّرة في الربع الرابع من عام 2024م على أساس ربع سنوي



4.4%
نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة في الربع الرابع من عام 2024م²



40,953
إجمالي عدد شركات التجارة الإلكترونية في المملكة في الربع الرابع من عام 2024م³



10%
نسبة نمو السجلات التجارية القائمة للتجارة الإلكترونية بنهاية الربع الرابع من عام 2024م



1.6 مليون
إجمالي عدد السجلات التجارية في المملكة



الشكل 1- (نظرة عامة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة – تقرير منشآت، الربع الرابع 2024 (Monsha'at)، 2024))

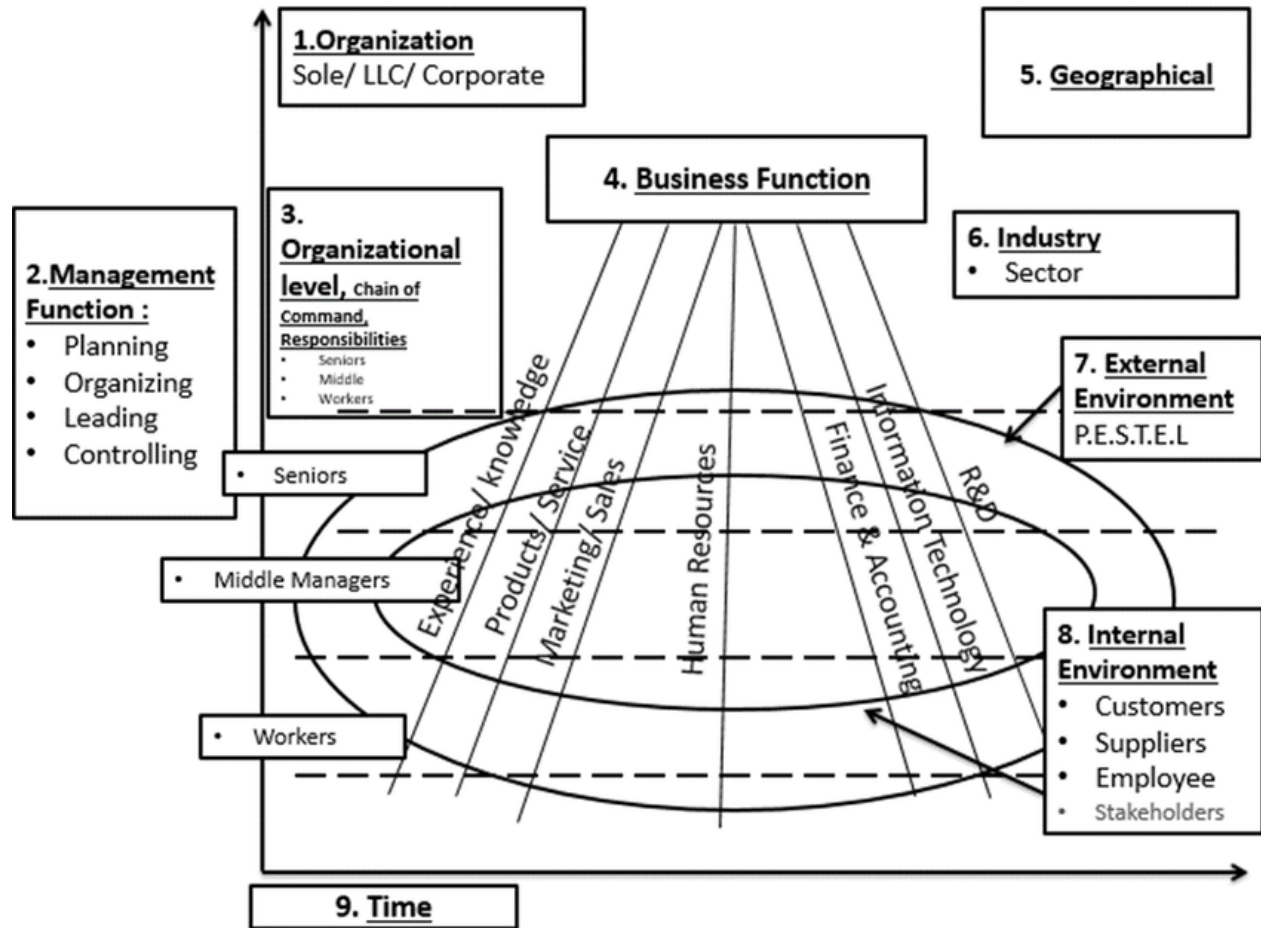
في موازاة ذلك، تصاعدت وتيرة التحول الرقمي، حيث بلغ عدد شركات التجارة الإلكترونية المسجلة 40,953 شركة بحلول نهاية 2024، مما يعكس اتجاهًا متسارعًا نحو الاقتصاد الرقمي، دون أن يكون هذا التحول كافيًا لضمان تحسن في الأداء الاقتصادي النوعي لهذه الشركات. وهنا تبرز أهمية تحليل الفجوة بين النمو الكمي والنوعي، وتحديد ما إذا كانت البيئة التنظيمية والمالية، بما في ذلك التفاوت في البنية التحتية الرقمية وجودة الخدمات بين المناطق، تتيح لهذا القطاع تحقيق إمكاناته الحقيقية بشكل متوازن في جميع أنحاء المملكة.

ضمن هذا الإطار المتشابك، فرضت السياسات الحكومية مجموعة من الإجراءات التنظيمية والمالية المؤثرة على بيئة الأعمال، كان أبرزها رفع ضريبة القيمة المضافة (VAT) من 5% إلى 15% في منتصف 2020، في خطوة تستهدف تعزيز الإيرادات الحكومية وتقليل الاعتماد على النفط (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2020). تزامن ذلك مع إصدار نظام الشركات الجديد في 2022 الذي أعاد صياغة الأطر القانونية لتأسيس الشركات وتعزيز الحوكمة. كما أطلقت الحكومة منصات رقمية متخصصة مثل "مزايا" وحزم تحفيزية وبرامج تمويلية متنوعة عبر جهات مثل "منشآت" وبنك التنمية الاجتماعية وصندوق التنمية الصناعي السعودي وغيرها، تستهدف دعم الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة (وزارة التجارة، 2023).

ورغم أن هذه السياسات تحمل في ظاهرها نوايا تطويرية لتحفيز بيئة الأعمال، إلا أن تأثيراتها على الشركات الناشئة تختلف جوهرياً عن تأثيرها على الكيانات الاقتصادية الكبرى. فبينما تملك الشركات الكبرى القدرة المالية والإدارية للامتثال السريع للأنظمة، تواجه الشركات الناشئة تحديات متعددة في الامتثال لهذه السياسات، لا سيما في ظل محدودية مواردها المالية، وبنيتها الإدارية الرشيقة التي قد لا تستوعب بسرعة المتطلبات التنظيمية المتجددة. هذا التوتر بين الأهداف الكلية للسياسات الحكومية وطبيعة الشركات الناشئة يخلق بيئة مليئة بالضغوط التشغيلية والمالية التي قد تعيق مرونة هذه الشركات وقدرتها على التوسع والابتكار.

لذا، فإن تحليل المشهد الاقتصادي السعودي اليوم لا يمكن أن يكتمل دون تناول التأثير التراكمي لهذه السياسات على قطاع الشركات الناشئة، حيث تتداخل الأعباء المالية والتنظيمية مع معوقات محتملة للابتكار وقدرة الشركات على التوسع، خاصة خارج المراكز الاقتصادية الرئيسية. هذا ما يفتح الباب أمام أهمية الدراسة الراهنة، التي تسعى إلى استكشاف كيف تؤثر هذه السياسات على مؤشرات النمو والاستدامة داخل هذا القطاع، بما يمهد لإعادة تصميم السياسات بشكل أكثر توافقاً مع واقع الشركات الناشئة في المملكة.

سيستخدم هذا البحث على نموذج التشريح المؤسسي المعروف باسم "العناصر التسعة"، كما صاغه (Elsafy, 2022) كما يظهر في الشكل 2 بهدف فهم النموذج التنظيمي ذي الصلة وتحليل أثر المتغيرات المدروسة عليه.



الشكل 2- في نموذج العناصر التسعة (Elsafy, 2022)

يُعد هذا النموذج "العناصر التسعة" إطارًا تحليليًا متكاملًا لفهم البنية المؤسسية وتأثير العوامل التنظيمية عليها، وقد تم تبنيه في هذه الدراسة لاستكشاف كيفية تفاعل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية مع البيئة التنظيمية وتأثير هذه التفاعلات على مؤشرات النمو والاستدامة لديها. يُبرز هذا النموذج الأبعاد المتداخلة التي تشكل الهيكل التنظيمي، بدءًا من الكيان القانوني، مرورًا بالوظائف الإدارية، وصولًا إلى البيئة الخارجية والعلاقات المؤسسية.

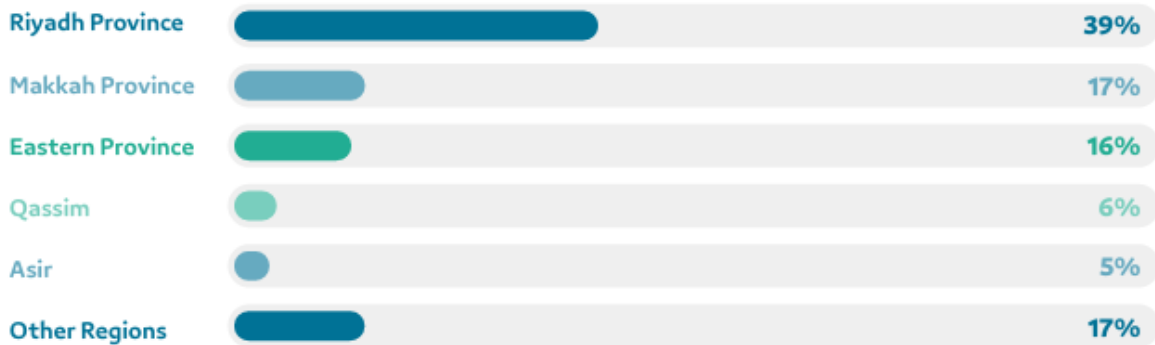
في إطار العنصر الأول من النموذج، وهو الكيان القانوني، جاء نظام الشركات الجديد الصادر عام 2022 بهدف تحديث الأطر القانونية وتيسير إجراءات الحوكمة، ومن ضمن ذلك السماح بتأسيس شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة لتبسيط الهياكل. وعلى الرغم من الأهداف التحديثية للنظام، إلا أن تطبيقه قد يمثل تحدياً إجرائياً للشركات الناشئة، خاصة في مراحلها التأسيسية التي تتسم بمحدودية الموارد والخبرة القانونية. فمع النمو الكبير في عدد السجلات التجارية المسجلة في المملكة والذي تجاوز 1.6 مليون بنهاية عام 2024، يصبح ضمان سلاسة الامتثال للنظام الجديد ومتطلبات الحوكمة أمراً حيوياً لاستدامة هذه الشركات وقدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالتمويل والتوسع. يعكس هذا الواقع (Monsha'at، 2024)، وفقاً للمنظور المؤسسي، كيف يمكن للضغوط التنظيمية أن توجه موارد الشركات الناشئة المحدودة نحو الامتثال الإجرائي بدلاً من النمو والابتكار، مما قد يحول الإطار القانوني، رغم أهدافه التمكينية، إلى مصدر للتعقيد النسبي لهذه الفئة من الشركات. أما بالنسبة لمحور الوظائف الإدارية الأساسية (التخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة)، والذي يعد ركيزة أساسية للأداء المؤسسي الفعال ضمن نموذج العناصر التسعة، فتواجه الشركات الناشئة تحديات متزايدة. تبرز الأعباء المتعلقة بالامتثال الضريبي، لا سيما مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) بنسبة 15% والتحول التدريجي نحو نظام الفوترة الإلكترونية (الفاتورة) الذي تنفذه هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على مراحل منذ نهاية 2021 وامتدت موجاته لتشمل شرائح متعددة من دافعي الضرائب خلال 2023 و2024 (Binary Semantics، 2024). ورغم أن هذه الأنظمة تهدف للرقمنة والشفافية، إلا أن عملية التكيف مع متطلباتها التقنية والإجرائية قد تشكل عبئاً على السيولة النقدية للشركات الصغيرة وتزيد من تكاليف التوافق المالي والتنظيمي، خاصة للمنشآت التي تفتقر لإدارات مالية متخصصة وقد تحتاج للاستعانة بخدمات خارجية. من منظور النظرية القائمة على الموارد (Resource-Based View) (Barney، 1991)، فإن هذا العبء المالي والإداري قد يستنزف موارد الشركات الشحيحة، ويحول تركيز الإدارة من استغلال الفرص الاستراتيجية والابتكار إلى إدارة المخاطر التنظيمية والامتثال. ويتزايد هذا التأثير السلبي مع درجة عدم اليقين في البيئة التنظيمية؛ فالتحولات الاقتصادية والتعديلات في السياسات التنظيمية المرتبطة ببرامج رؤية 2030، رغم أهميتها الاستراتيجية، قد تزيد من تقلبات التكلفة وتجعل التخطيط طويل الأمد أكثر صعوبة للشركات الناشئة، مما قد يعرضها لعدم الاستقرار المالي ويؤثر على قراراتها الاستثمارية وخطط التوسع أو الابتكار.

على مستوى المستويات التنظيمية الداخلية، وتحديدًا فيما يتعلق بالموارد البشرية، يمثل التوطين (السعودة) أحد الأعمدة المحورية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، ويهدف إلى رفع معدلات مشاركة القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص، وهو ما انعكس في انخفاض معدل بطالة السعوديين إلى 7.0% في الربع الرابع من 2024 (Argaam، 2025).

ومع ذلك، فإن تطبيق سياسات التوطين، خاصة في القطاعات التقنية والمعرفية، يمثل تحدياً هيكلياً للشركات الناشئة. فمع إعلان وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (Ministry of Human Resources and Social Development [HRSD]) (HRSD، 2025) عن أهداف توطين جديدة لـ 269 مهنة بنسب محددة (مثل 30% للهندسة الفنية و 40-70% للمحاسبة) سيتم تطبيقها تدريجياً اعتباراً من 2025 (Argaam، 2025؛ HRSD، 2025)، قد تواجه الشركات الناشئة صعوبة في

استقطاب الكفاءات الوطنية المتخصصة المطلوبة بالسرعة الكافية، خصوصاً في مجالات دقيقة كالذكاء الاصطناعي والبرمجيات، مما قد يفرض عليها زيادة تكاليف التدريب الداخلي أو الاستعانة بكفاءات قد لا تتوافق تماماً مع احتياجاتها الفورية. ويتجلى هذا التحدي بوضوح في العنصر الثالث (المستويات التنظيمية) في نموذج العناصر التسعة، حيث تؤثر السياسات الخارجية في تشكيل هيكل القوى العاملة الداخلية. ووفق النظرية المؤسسية، تُجبر الشركات على تكييف هياكلها بما يتناسب مع الضغوط التشريعية، مما قد يؤثر على مرونة التوظيف لديها ويفرض أعباء إضافية مرتبطة بالتدريب قد لا تكون ضمن قدراتها التشغيلية المحدودة، وهو ما قد يُبطئ عجلة التوسع رغم الأهمية الاجتماعية لسياسات التوطين. أما فيما يخص البعد الجغرافي (العنصر الخامس)، فتُظهر البيئة التنظيمية في المملكة تفاوتاً في توزيع النشاط الاقتصادي والبنية التحتية بين المراكز الحضرية الكبرى والمناطق الأخرى. فعلى سبيل المثال كما يظهر في الشكل (3)، استحوذت منطقة الرياض وحدها على 39% من إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنهاية الربع الرابع من 2023 (Monsha'at، 2024) ،

Commercial registrations regional distribution, Q4 2024



الشكل 3- إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنهاية الربع الرابع من 2024 - (Monsha'at، 2024)

مما يعكس تركيزاً جغرافياً كبيراً للنشاط الريادي. يُعزى هذا التركيز جزئياً إلى الاختلافات المحتملة في مستوى الخدمات التنظيمية وسهولة الإجراءات والبنية التحتية الرقمية بين المدن الكبرى والمناطق الطرفية. ورغم التقدم الكبير في البنية التحتية الرقمية على مستوى المملكة، قد تستمر الفروقات في جودة وسرعة الاتصال بالإنترنت، مما قد يعيق الشركات خارج المدن الكبرى من الاستفادة الكاملة من الخدمات الإلكترونية التنظيمية ويزيد من تكلفة الامتثال. ومن منظور الاقتصاد المؤسسي الجديد، فإن تكلفة الامتثال التنظيمي والرقمي قد ترتفع كلما ابتعدت الشركات عن المراكز الحضرية، مما يضعف قدرتها على المنافسة ويحد من الانتشار المتوازن لريادة الأعمال، الأمر الذي يتعارض مع أهداف التنمية المتوازنة لرؤية 2030.

في سياق البيئة الخارجية للشركات الناشئة، يتجلى عدم اليقين التنظيمي والاقتصادي والتكنولوجي كأحد المعوقات التي تؤثر على قراراتها. فالتغيرات التنظيمية المستمرة، كتحديث متطلبات التوطين أو مراحل تطبيق الفوترة الإلكترونية، تتطلب تكييفاً مستمراً. وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الضغوط التضخمية، التي بلغ متوسطها السنوي 1.7% لعام 2024 (GASTAT)،

(2025)، وتقلبات الظروف الاقتصادية العالمية، تضيف طبقة من عدم الاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، تفرض التحولات التكنولوجية السريعة تحديات تنظيمية جديدة تتعلق بالخصوصية والأمن السيبراني. لذا فإن ارتفاع تقلبات العوامل الخارجية قد يدفع الشركات الناشئة للحفاظ في قراراتها الاستثمارية، رغم استمرار جاذبية السوق السعودي للاستثمار الجريء كما يتضح من حجم التمويل الذي تجاوز 750 مليون دولار في 2024 (SVC & MAGNiTT، 2025).

لا تقتصر الضغوط التنظيمية على الجوانب المالية أو القانونية، بل تمتد لتؤثر على ديناميكيات البيئة الداخلية والعلاقات فعلى المستوى الداخلي، قد تؤثر المتطلبات الإجرائية المعقدة للامتثال (مثل متطلبات الفوترة الإلكترونية المفصلة) على مرونة العمليات اليومية وتجبر الشركات على إعادة تخصيص مواردها بعيداً عن أنشطتها الأساسية. أما خارجياً، فقد تؤثر هذه الأعباء على سلسلة العلاقات مع الشركاء في سلسلة القيمة، كالموردين والعملاء، نتيجة لأي تأخير محتمل في دورات المعاملات التجارية أو الفوترة بسبب تعقيدات الامتثال.

يكشف هذا التحليل المتعمق، المدعوم بنموذج (Elsafty، 2022) والبيانات المحدثة، عن وجود تأثير متعدد الأبعاد للسياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، بحيث تتداخل هذه التأثيرات عبر الهياكل القانونية، الوظائف الإدارية، الموارد البشرية، البنية التحتية، البيئة الخارجية، والعلاقات في سلسلة القيمة، مما يؤثر بدوره على الاستراتيجية والثقافة التنظيمية لهذه الشركات. وعلى الرغم من أن البيئة التنظيمية تهدف إلى دعم النمو والاستدامة، إلا أن الأدلة تشير إلى أن التطبيق العملي للسياسات قد يُسبب عقبات بنيوية متداخلة أمام هذه الشركات. إن الفجوة بين الأهداف المعلنة للسياسات (مثل تعزيز الابتكار وتسهيل الأعمال) وبين التحديات الواقعية التي تواجهها الشركات الناشئة (مثل أعباء الامتثال، صعوبة الوصول للمواهب، التفاوت الجغرافي، وعدم اليقين التنظيمي) تشكل جوهر المشكلة البحثية لهذه الدراسة. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لفهم أعمق لكيفية تأثير هذه السياسات المتشابكة على مؤشرات النمو والاستدامة الفعلية للشركات الناشئة، وتحديد الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق توازن أفضل بين المتطلبات التنظيمية واحتياجات هذا القطاع الحيوي لضمان مساهمته الفعالة في تحقيق أهداف رؤية 2030.

ومع أن الدراسات الحالية تناولت بعض الجوانب التنظيمية للشركات الناشئة بشكل جزئي أو نظري، إلا أنها تفتقر إلى تقييم تجريبي ممنهج يركز على الفترة الحرجة (2020-2025)، ويوثق تصورات رواد الأعمال أنفسهم حول التأثير الفعلي لمجموعة محددة من السياسات التنظيمية على نمو واستدامة شركاتهم.

1.3 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها إحدى الإشكاليات المحورية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، وهي أثر السياسات واللوائح الحكومية المستحدثة خلال الفترة 2020-2025 على نمو هذه الشركات واستدامتها. ورغم أن السعودية قد شهدت خلال الأعوام الأخيرة إصلاحات تنظيمية متسارعة ضمن رؤية 2030 لتحفيز القطاع الريادي، إلا أن التقارير الرسمية مثل تقرير منشآت (2024) تُشير إلى أن هذه السياسات، رغم أهدافها الطموحة، قد ولّدت تعقيدات إدارية وضريبية وتنظيمية أثرت على قدرة الشركات الناشئة على تحقيق التوسع المأمول. يتضح هنا أن الفجوة بين التصور النظري للسياسات وبين نتائجها الفعلية على أرض الواقع تمثل منطقة غامضة لم تخضع بعد لدراسة ميدانية كمية منهجية تقيس الأثر المتداخل لهذه السياسات على الشركات الناشئة بشكل دقيق، وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

وتنطلق هذه الدراسة من حاجة حقيقية إلى سد هذا الفراغ المعرفي، إذ أن غالبية الأدبيات المحلية ركزت إما على استعراض نظري للسياسات أو على أثر سياسة واحدة دون تفاعلها مع السياسات الأخرى، ما أدى إلى قصور في الفهم المتكامل للتأثير الكلي للبيئة التنظيمية. تسعى هذه الدراسة إلى تجاوز هذا القصور عبر تصميم أداة قياس ميدانية تستند إلى تصورات رواد الأعمال أنفسهم، وهو ما يتيح تقييمًا واقعيًا وعمليًا للتحديات التي تواجههم. يمثل هذا التوجه خطوة نوعية في مجال البحث التنظيمي السعودي، حيث يربط التحليل الكمي الميداني مباشرة بتجربة الرواد أنفسهم، في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية الراهنة.

وفي الجانب التطبيقي، تقدم هذه الدراسة مدخلًا عمليًا لصانعي السياسات من خلال تحليل تأثير السياسات التنظيمية على مؤشرات محددة للنمو والاستدامة مثل: سهولة الإجراءات، الأعباء المالية، مرونة التوظيف، القدرة الابتكارية، والنمو المتوقع. لا تكتفي الدراسة بمقاربة توصيفية لهذه العلاقة، بل تتجه إلى اختبارها إحصائيًا استنادًا إلى بيانات ميدانية حديثة، وهو ما يُمكن الجهات التنظيمية من تعديل السياسات أو تحسينها بناءً على أدلة كمية تعكس الواقع الفعلي للسوق السعودي، خاصة في القطاعات التقنية والمعرفية التي تُظهر تقارير وزارة الموارد البشرية (2024) أنها الأكثر تأثرًا بسياسات التوطين والتنظيمات الجديدة.

أما من ناحية الإسهام الأكاديمي، فتسعى هذه الدراسة إلى اختبار صلاحية النظريات التنظيمية المعاصرة، مثل نظرية المنظور المؤسسي ونظرية عدم اليقين البيئي، ضمن السياق السعودي المحلي. فبدلًا من الاعتماد الأعمى على نماذج غربية قد لا تلائم الخصوصية الثقافية والتنظيمية للمملكة، تضع الدراسة البيانات الميدانية كمرتكز لتحليل هذه النظريات، مما يساهم في تطويرها أو تعديلها بما يتواءم مع البيئة السعودية، ويُمكن من توطيد المعرفة الإدارية في هذا المجال.

وتفتح هذه الدراسة المجال أمام مسارات بحثية مستقبلية واضحة، إذ أن تصميم أداة القياس الميدانية التي ستُستخدم في هذا البحث، والمعتمدة على صدق وثبات علميين مضبوطين، يمكن أن يشكل قاعدة بيانات أولية لدراسات لاحقة تستهدف التحليل القطاعي التفصيلي أو الدراسات المقارنة بين الشركات الناشئة في السعودية ونظيراتها في بيئات إصلاحية مشابهة. كما أن هذا التصميم سيمكن من متابعة أثر السياسات عبر الزمن في دراسات طويلة لاحقة، مما يُثري المنظومة البحثية السعودية بمرجعية ميدانية قابلة للتكرار والتطوير.

1.4 أسئلة الدراسة

تم تطوير أسئلة البحث التالية استنادًا إلى تعريف المشكلة وتحليل الفجوة المعرفية المتعلقة بتأثير السياسات واللوائح الحكومية المستحدثة على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2020–2025

1.4.1 السؤال الرئيسي: (Major Research Question)

كيف تؤثر السياسات واللوائح الحكومية المستحدثة (2020–2025)، بما يشمل ضريبة القيمة المضافة، نظام الشركات الجديد، سياسات التوطين، الحوافز الحكومية، والتراخيص الإلكترونية، على مؤشرات النمو والاستدامة في الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية؟

1.4.2 الأسئلة الفرعية (Minor Research Questions) والادعاءات (Claims):

1. هل تؤثر الأعباء المالية الناتجة عن ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% على السيولة النقدية وربحية الشركات الناشئة؟

الادعاء: تؤثر الأعباء المالية لضريبة القيمة المضافة تأثيرًا سلبيًا على السيولة النقدية وربحية الشركات الناشئة في السعودية.

2. ما هو تأثير نظام الشركات الجديد على مرونة التأسيس القانوني وقرارات التوسع في الشركات الناشئة؟
الادعاء: يساهم نظام الشركات الجديد في تقييد مرونة التأسيس القانوني، مما يؤثر سلبيًا على قرارات التوسع في الشركات الناشئة.

3. إلى أي مدى تشكل سياسات التوطين تحديًا في استقطاب الكفاءات المتخصصة داخل القطاعات التقنية والمعرفية للشركات الناشئة؟

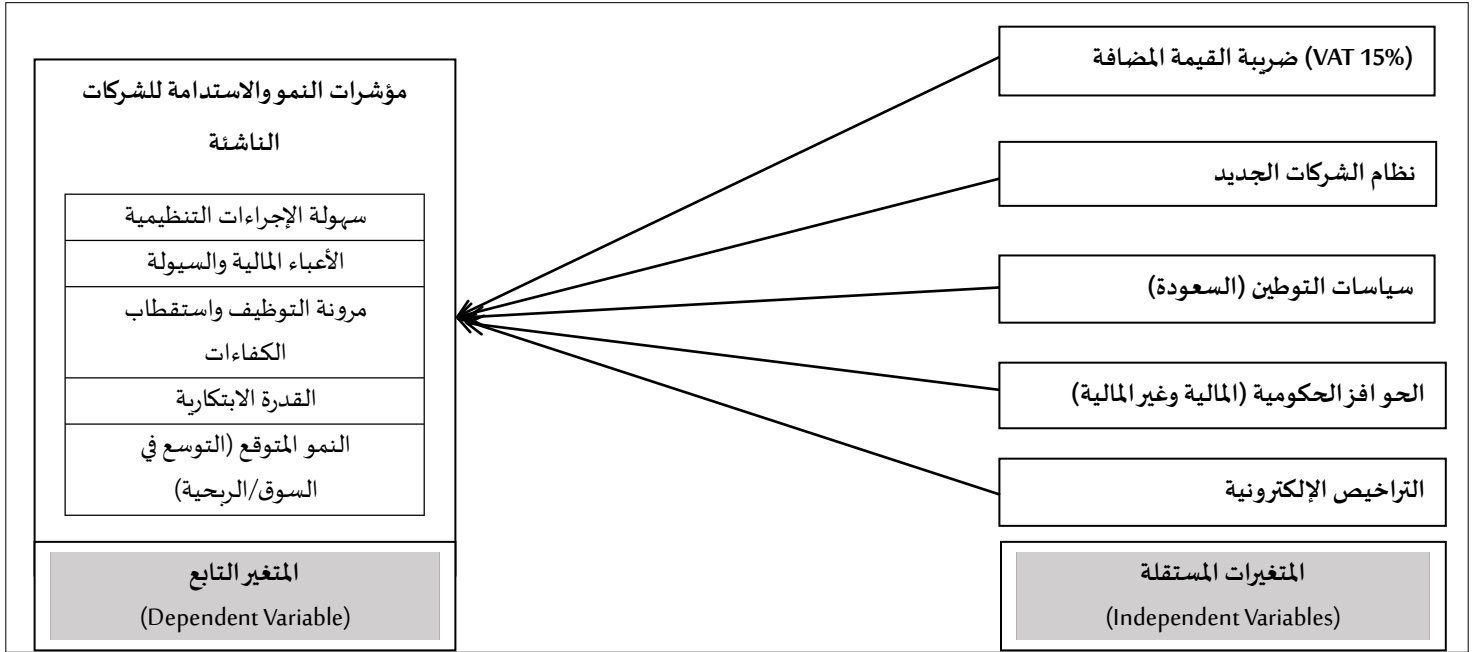
الادعاء: تؤثر سياسات التوطين سلبيًا على قدرة الشركات الناشئة التقنية على استقطاب الكفاءات المتخصصة، مما يحد من قدرتها التنافسية.

4. ما هو أثر الحوافز الحكومية (المالية وغير المالية) على تعزيز الابتكار والنمو المتوقع للشركات الناشئة؟

الادعاء: تساهم الحوافز الحكومية بشكل إيجابي في تعزيز الابتكار والنمو المتوقع للشركات الناشئة.

5. كيف تؤثر منظومة التراخيص الإلكترونية على كفاءة الإجراءات التنظيمية ومدى انعكاس ذلك على الأداء التشغيلي للشركات الناشئة؟

الادعاء: تساهم التراخيص الإلكترونية في تحسين كفاءة الإجراءات التنظيمية، مما ينعكس إيجابيًا على الأداء التشغيلي للشركات الناشئة.



الشكل 4 - النموذج المفاهيمي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (السياسات الحكومية) والمتغير التابع (النمو والاستدامة)

يمثل النموذج المفاهيمي الموضح في الشكل (4) حجر الزاوية في هذه الدراسة، حيث يشكل الإطار التحليلي الذي تتمحور حوله محاولة فهم العلاقة السببية بين السياسات واللوائح الحكومية التي تم تطبيقها في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2020-2025، وبين الأداء الفعلي للشركات الناشئة من حيث مؤشرات النمو والاستدامة. يقوم هذا النموذج على فرضية مركزية تتلخص في أن هذه السياسات، رغم نواياها التطويرية، قد تحمل في طياتها تأثيرات متباينة على الشركات الناشئة، بما يستدعي تقييماً منهجاً لهذه العلاقة في سياق بيئة الأعمال السعودية. وقد استند النموذج إلى مشكلة الدراسة التي أبرزت الفجوة القائمة بين الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 - التي تهدف إلى تمكين قطاع الشركات الناشئة كمحرك للتنوع الاقتصادي - وبين الضغوط التنظيمية والمالية التي قد تعيق تحقيق هذا الهدف.

في قلب هذا النموذج، يتربع المتغير التابع، وهو مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة، حيث تم تصميمه كمفهوم مركب يدمج بين الأبعاد التي تعكس ليس فقط قدرة الشركة على البقاء، بل أيضاً قدرتها على التطور والنمو. وقد تم تحديد خمسة أبعاد رئيسية لتمثيل هذا المفهوم بشكل شامل. البعد الأول هو سهولة الإجراءات التنظيمية، والذي يعبر عن مستوى التعقيد أو السلاسة في تعامل الشركات مع الأنظمة الإدارية، مثل تراخيص التشغيل ومتطلبات الامتثال، وهو بعد له تأثير مباشر على قدرة الشركات على تخصيص مواردها الأساسية للأنشطة الإنتاجية بدلاً من الأنشطة الإجرائية. البعد الثاني، الأعباء المالية والسيولة، يقيس التأثير المالي الناتج عن الأعباء التنظيمية والضريبية، ومدى تأثير ذلك على مرونة التدفق النقدي داخل الشركات الناشئة، وهو بعد بالغ الأهمية في مراحل التأسيس والنمو. بينما يمثل البعد الثالث، مرونة التوظيف واستقطاب الكفاءات، أحد المحاور الحساسة، خاصة في القطاعات التقنية، حيث تشكل القدرة على استقطاب المهارات المتميزة والحفاظ

عليها شرطاً أساسياً للابتكار والنمو. أما البعد الرابع، القدرة الابتكارية، فيعكس إمكانيات الشركات في تطوير منتجات أو خدمات مبتكرة تضمن استدامتها التنافسية في سوق سريع التغير. وأخيراً، النمو المتوقع أو التوسع في السوق والربحية، الذي يشكل المؤشر النهائي لأداء الشركات، ويعكس قدرتها على تحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية في ظل البيئة التنظيمية القائمة.

أما المتغيرات المستقلة، فقد تم تحديدها بعناية لتعكس أبرز السياسات واللوائح الحكومية التي كان لها تأثير مباشر خلال الفترة المدروسة، وهي خمسة محاور رئيسية: ضريبة القيمة المضافة (VAT) بنسبة 15%، نظام الشركات الجديد، سياسات التوطين (السعودة)، الحوافز الحكومية (المالية وغير المالية)، والتراخيص الإلكترونية. تمثل هذه المحاور العناصر الأساسية التي يُفترض أن تؤثر على مؤشرات النمو والاستدامة بطرق متباينة، حيث تتقاطع في تأثيراتها على الأبعاد المختلفة للمتغير التابع.

تُفترض في هذا النموذج مجموعة من العلاقات السببية المباشرة بين هذه المتغيرات المستقلة والأبعاد الفرعية لمؤشرات النمو والاستدامة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تؤثر ضريبة القيمة المضافة سلباً على الأعباء المالية والسيولة لدى الشركات الناشئة، حيث تزيد هذه الضريبة من التكاليف التشغيلية المباشرة وغير المباشرة، وتُشكل عبئاً على التدفقات النقدية، مما قد يؤدي إلى تقييد قدرة الشركات على الاستثمار في الابتكار أو التوسع. كما أن ارتفاع تكاليف الامتثال المرتبطة بهذه الضريبة قد يؤثر أيضاً على القدرة الابتكارية، عبر تقليل الموارد المتاحة للبحث والتطوير.

في المقابل، يُفترض أن يكون لنظام الشركات الجديد تأثير إيجابي على سهولة الإجراءات التنظيمية، حيث يهدف هذا النظام إلى تبسيط الهياكل القانونية وتعزيز الحوكمة، وهو ما قد ينعكس بشكل إيجابي على مرونة التأسيس والتوسع القانوني للشركات الناشئة، بل ويساهم أيضاً في تخفيف الأعباء المالية المتعلقة بتكاليف التأسيس والإجراءات الإدارية. ومع ذلك، فإن هذا التأثير الإيجابي يظل مشروطاً بقدرة الشركات على التكيف مع المتطلبات الجديدة، مما يفتح المجال لتفاوت في الأثر بين الشركات بحسب إمكانياتها الإدارية.

أما سياسات التوطين، فتُعد من أكثر المتغيرات تأثيراً وتعقيداً، حيث يُتوقع أن يكون لها تأثير مزدوج. فمن جهة، تهدف هذه السياسات إلى تعزيز مشاركة القوى العاملة الوطنية، وهو ما قد يُساهم إيجابياً في بناء قاعدة مهارية محلية على المدى الطويل، إلا أن الأثر قصير المدى قد يكون سلبياً، خاصة في القطاعات التي تتطلب مهارات تقنية متقدمة. في هذه الحالة، قد تجد الشركات الناشئة صعوبة في تلبية متطلبات التوطين دون التأثير على قدرتها الابتكارية أو مرونتها في التوظيف، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة تكاليف التدريب الداخلي أو التعاقد مع كفاءات قد لا تلبي احتياجاتها بشكل كامل.

في جانب آخر، تمثل الحوافز الحكومية عنصراً تيسيرياً يُفترض أن يوازن الأعباء التنظيمية، حيث توفر هذه الحوافز مصادر دعم متعددة، سواء في صورة تمويل مباشر أو برامج دعم ابتكاري أو إعفاءات ضريبية، مما قد يساهم في تخفيف الضغوط المالية، وتعزيز القدرة الابتكارية، وفتح آفاق جديدة للنمو والتوسع في الأسواق. غير أن تأثير هذه الحوافز قد يختلف بحسب مدى استفادة الشركات منها، وهو ما يمثل نقطة اختبار مهمة لهذا المتغير.

أخيرًا، تأتي التراخيص الإلكترونية كأحد مخرجات التحول الرقمي الحكومي، حيث يُفترض أن يكون لها تأثير إيجابي مباشر على سهولة الإجراءات التنظيمية. فمن خلال رقمنة العمليات الإدارية، من المتوقع أن تقلل هذه التراخيص من الوقت والتكاليف المرتبطة بالإجراءات التقليدية، مما يعزز الكفاءة التشغيلية للشركات الناشئة ويدعم قدرتها على التركيز على أنشطتها الأساسية. بهذا الشكل، يقدم النموذج المفاهيمي تصورًا متكاملًا للعلاقات المحتملة بين السياسات واللوائح الحكومية ومؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة في السعودية، مما يوفر إطارًا تحليليًا يسمح بفحص هذه العلاقات تجريبيًا وتقديم نتائج قابلة للتطبيق في تحسين بيئة ريادة الأعمال في المملكة.

II. الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري

1.6 المقدمة

يُعد فهم السياق النظري والتجريبي الذي تندرج ضمنه أي دراسة بحثية خطوة أساسية لضمان أصالتها ومساهمتها المعرفية. يهدف هذا الفصل إلى بناء الأساس النظري والبحثي لدراسة "تأثير السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية (2020-2025)". يتم ذلك من خلال مسارين متكاملين: أولاً، إجراء مراجعة نقدية وشاملة للأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث، وثانياً، تطوير إطار نظري متكامل يحدد المتغيرات الرئيسية والعلاقات المفترضة بينها، استناداً إلى النظريات الإدارية والاقتصادية الراسخة ونتائج المراجعة النقدية للأدبيات.

ستتناول المراجعة النقدية للدراسات السابقة المحاور الرئيسية المتعلقة بتأثير البيئة التنظيمية بشكل عام، وتأثير سياسات محددة مثل ضريبة القيمة المضافة والحوافز الحكومية بشكل خاص، على أداء ونمو الشركات الناشئة، مع التركيز على الدراسات المحلية والإقليمية والدولية للكشف عن الاتجاهات البحثية السائدة والفجوات المعرفية القائمة. سيتم تحليل هذه الدراسات ليس فقط من حيث نتائجها، بل أيضاً من حيث منهجياتها وأطرها النظرية، بهدف تحديد نقاط الالتقاء والاختلاف وبلورة الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لمعالجتها بشكل صريح.

بناءً على هذه المراجعة النقدية والفجوة المحددة، سيتم في الجزء الثاني من هذا الفصل تطوير الإطار النظري للدراسة. سيتم استعراض النظريات الرئيسية التي يمكن أن تفسر العلاقة بين السياسات الحكومية وأداء الشركات الناشئة، مثل نظرية المنظور المؤسسي، والنظرية القائمة على الموارد، ونظرية عدم اليقين البيئي، وإطار التكنولوجيا والتنظيم والبيئة (TOE). سيتم بعد ذلك اختيار الإطار النظري الأنسب وتكييفه ليشمل المتغيرات المستقلة (السياسات الحكومية الخمس قيد الدراسة) والمتغير التابع (مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة بأبعاده الفرعية)، مع شرح منطقي للعلاقات المفترضة بينها. سيتم تنويع هذا الجزء بتقديم نموذج الدراسة البصري الذي يوضح هذه العلاقات بشكل مرئي، والذي سيشكل الأساس لصياغة فرضيات الدراسة القابلة للاختبار في نهاية الفصل.

يهدف هذا الفصل بمجمله إلى توفير أساس علمي متين للدراسة، يربطها بالمعرفة المتراكمة في الحقل، ويحدد مساهمتها المتوقعة، ويوجه عملية جمع البيانات وتحليلها في الفصول اللاحقة.

1.7 أولاً، الدراسات السابقة المحلية

1.7.1 تأثير ضريبة القيمة المضافة على الشركات الناشئة

شكل تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) في المملكة العربية السعودية عام 2018، ورفع نسبتها لاحقاً إلى 15% في منتصف عام 2020، تحولاً مالياً وتنظيمياً رئيسياً ألقى بظلاله على بيئة الأعمال، وبشكل خاص على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة (Alsughayer, 2021; Obaid, M. I. A., Al-Mahwari, N. M. N. & 2023) وجاءت هذه الزيادة الكبيرة في نسبة الضريبة، التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يوليو 2020، استجابةً للضغوط المالية التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط (Yusri, Y., Nor, N. M., Al-Otaibi, M. I., & Guzaiz, 2024) وقد حظي هذا التحول باهتمام بحثي متزايد سعى لتقييم آثاره المتعددة على مختلف جوانب الأداء المؤسسي والمالي.

أحد المحاور الرئيسية التي تناولتها الدراسات هو عبء الامتثال الضريبي وتحدياته. يُنظر إلى الامتثال الضريبي بشكل عام على أنه عملية تتطلب جهداً ووقتاً وموارد، وقد أكدت دراسة (Alsughayer, 2021)، التي استهدفت الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، أن هذه الشركات تواجه تحديات متعددة في الامتثال لضريبة القيمة المضافة. شملت هذه التحديات تعقيد تصميم النظام الضريبي نفسه، ونقص المعرفة الضريبية الكافية لدى دافعي الضرائب، وتكاليف الامتثال المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى الخوف من تعدد الغرامات وعمليات التدقيق. ومن المثير للاهتمام، وجدت الدراسة أن تكاليف الامتثال بحد ذاتها لم تُصنف كأبرز تحدي من قبل العينة التي شملتها الدراسة في ذلك الوقت، ربما بسبب الاعتماد على التقديم الإلكتروني والمستوى التعليمي المرتفع نسبياً للمستجيبين. وبدلاً من ذلك، احتلت الغرامات وعمليات التدقيق المرتبة الأولى كأبرز تحدي امتثال، مما يعكس حساسية الشركات الصغيرة والمتوسطة للمخاطر المالية المرتبطة بعدم الامتثال الصارم (Alsughayer, 2021).

تزامناً مع زيادة الضريبة، تم تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية (فاتورة)، الذي تم طرحه على مرحلتين: المرحلة الأولى (بدءاً من 4 ديسمبر 2021) تطلبت من الشركات إصدار وحفظ الفواتير إلكترونياً باستخدام أنظمة متوافقة تتضمن حقوقاً إلزامية، وتوفير نسخ إلكترونية للعملاء. أما المرحلة الثانية (التي بدأ تطبيقها تدريجياً من 1 يناير 2023) فتطلبت ربط أنظمة الفوترة بمنصة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (ZATCA)، مع التحقق من صحة الفواتير في الوقت الفعلي، وتوقيعها إلكترونياً، وتقديمها للهيئة (Yusri, Y., Nor, N. M., Al-Otaibi, M. I., & Guzaiz, 2024) ورغم أن الهدف من الفوترة الإلكترونية هو زيادة الشفافية وتسهيل جمع البيانات الضريبية، إلا أن (Alsughayer, 2021) توقع أن يؤدي هذا التحول إلى زيادة تكاليف الامتثال على المدى القصير والمتوسط. حيث ستحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تحديث برامجها المحاسبية والمالية، وضمان توافقها مع بوابة الهيئة، وقد تحتاج إلى الاستعانة بمستشارين أو شراء برامج جديدة. يمثل هذا عبئاً إدارياً ومالياً إضافياً، خاصة على الشركات التي لا تزال تعتمد على السجلات اليدوية أو التي تفتقر إلى البنية التحتية التقنية اللازمة (Alsughayer, 2021). هذا التحول الرقمي الإلزامي، وإن كان يهدف إلى التحديث، فإنه يفرض تكاليف تكيف قد تكون مرهقة للشركات الناشئة ذات الموارد المحدودة، مما يؤثر على سيولتها وقدرتها على تخصيص الموارد للأنشطة الأساسية.

فيما يتعلق بالتأثير على الأداء المالي والربحية، قدمت دراسة (Al-Mahwari, N. M. N. & Obaid, M. I. A., 2023) تحليلًا كميًا باستخدام منهجية دراسة الحدث (Event Study) ونماذج ARIMA لتقييم أثر زيادة الضريبة إلى 15% على الشركات السعودية المدرجة (غير المالية). توصلت الدراسة إلى وجود انخفاض ملحوظ في العديد من المؤشرات المالية بعد زيادة الضريبة، حيث انخفض متوسط حقوق المساهمين وإجمالي الإيرادات وصافي الدخل بشكل كبير، بينما ارتفعت المصروفات. كما انخفض النقد في نهاية الفترة، مما يشير إلى ضغوط على السيولة. خلصت الدراسة إلى أن زيادة الضريبة فرضت ضغوطًا مالية كبيرة على الشركات، مما قد يؤدي إلى تداعيات اقتصادية طويلة الأجل، وأوصت بضرورة دراسة هذه الآثار بعناية عند تصميم السياسات الضريبية (Al-Mahwari, N. M. N. & Obaid, M. I. A., 2023). هذه النتائج، المستندة إلى تحليل كمي لبيانات الشركات المدرجة، تقدم دليلًا قويًا على التأثير السلبي لزيادة الضريبة على الأداء المالي العام.

دراسة أخرى أجراها Khaled et al. (2024) ركزت على قطاع البنوك السعودي، وباستخدام استبيان موجه للموظفين وتحليل إحصائي (Chi-Square)، وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وزيادة التكاليف التشغيلية والإدارية وتكاليف الامتثال الضريبي لدى البنوك. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الضريبة وزيادة أسعار الخدمات المصرفية، وتغير سلوك العملاء الشرائي، وتأثر قرارات العملاء المتعلقة بالتوسع في استخدام الخدمات المصرفية. وأكدت الدراسة أيضًا أن استراتيجيات البنوك لتخفيف أثر الضريبة (مثل تقديم الخصومات أو الخدمات المجانية الإضافية أو تحسين الكفاءة) مرتبطة بزيادة الطلب على الخدمات المصرفية (Khaled, A. A., Ismail, Z. A., Ambadi, S. S., Bahar, 2024). وعلى الرغم من أن هذه الدراسة خاصة بقطاع البنوك، إلا أنها تعزز فكرة أن الامتثال الضريبي يفرض تكاليف إضافية على الشركات بشكل عام، وأن الشركات تتخذ استراتيجيات للتكيف مع هذه التكاليف وتأثيرها على العملاء.

من جانب آخر، تناولت دراسة Al-Zahrani et al. (2021) تصورات المجتمع السعودي تجاه ضريبة القيمة المضافة عند تطبيقها الأولى بنسبة 5%. ركزت هذه الدراسة الميدانية على استكشاف مدى الوعي العام بالضريبة وفوائدها المتصورة ومستوى الرضا عنها. ورغم أنها لا تقيس الأثر المالي المباشر على الشركات، إلا أنها تقدم رؤى حول السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تعمل فيه الشركات الناشئة. فهم مستوى الوعي العام والقبول المجتمعي للضريبة يمكن أن يؤثر على قدرة الشركات على تمرير عبء الضريبة إلى المستهلكين ومدى تقبلهم لذلك (Al-Zahrani, 2021).

بالمجمل، تقدم الدراسات المتاحة صورة معقدة لتأثير ضريبة القيمة المضافة والفوترة الإلكترونية على الشركات الناشئة في السعودية. تؤكد الدراسات الميدانية والكمية على وجود تحديات كبيرة تتعلق بعبء الامتثال، والتكاليف الإدارية والتشغيلية، والضغط على السيولة النقدية والأداء المالي (Khaled, A. A., Ismail, Z. A., Ambadi, S. S., Bahar, 2021; Alsughayer, 2024; Al-Mahwari, N. M. N. & Obaid, M. I. A., 2023). وفي حين أن بعض الدراسات على الشركات الكبرى قد لا تظهر تأثيرًا حاسمًا على مؤشرات الربحية النهائية (كما أشارت دراسة Al-Mahwari, N. M. N. & Obaid, M. I. A., 2023)، فإن التأثير السلبي العام على مختلف المؤشرات المالية بعد زيادة الضريبة، بالإضافة إلى التكاليف غير المباشرة للامتثال والتحول الرقمي الإلزامي، يبدو واضحًا وتأثيرًا على هذه الفئة من

الشركات. وفي الوقت نفسه، يمكن القول إن هذه المتطلبات دفعت نحو تسريع الرقمنة الداخلية وتحديث الممارسات المحاسبية، مما قد يمثل فائدة هيكلية على المدى الطويل، خاصة للشركات ذات التوجه التقني القادرة على التكيف. إن فهم تصورات المجتمع (Al-Zahrani, 2021) يضيف بعداً آخر لتقييم مدى سهولة تمرير هذه التكاليف للمستهلك النهائي.

1.7.2 تأثير نظام الشركات الجديد (2023)

شكل إصدار نظام الشركات الجديد في المملكة العربية السعودية، والذي بدأ تطبيقه في أوائل عام 2023، خطوة تشريعية هامة تهدف إلى تحديث البيئة القانونية للشركات، وتعزيز مرونتها، ومواءمتها مع متطلبات رؤية 2030 وأفضل الممارسات العالمية. ركزت التحليلات والدراسات الأولية حول هذا النظام على تقييم تأثيره المحتمل على جوانب متعددة، أبرزها سهولة التأسيس، مرونة الحوكمة، وجاذبية المملكة للاستثمار، خاصة في قطاع الشركات الناشئة ورأس المال الجريء.

أحد أبرز التغييرات التي جاء بها النظام الجديد هو استحداث شكل قانوني جديد يُعرف بشركة المساهمة المبسطة حيث يُنظر إلى هذا الشكل على أنه مصمم خصيصاً لتلبية احتياجات الشركات الناشئة التي تسعى للحصول على تمويل استثماري وتتطلب هياكل ملكية مرنة. تشير التقارير إلى أن هذا الشكل الجديد قد لاقى قبولاً واسعاً في أوساط رأس المال الجريء؛ فوفقاً لدليل الممارسات العالمية الصادر عن Chambers & Partners (2024)، فإن 74% من اتفاقيات الاستثمار الأولية (term-sheets) الموقعة في عام 2024 اختارت هيكل شركة المساهمة المبسطة بدلاً من الشركة ذات المسؤولية المحدودة (LLC)، وذلك بسبب المرونة الأكبر التي يوفرها هذا الشكل في هيكلة فئات الأسهم المختلفة، وهو أمر حيوي لجولات التمويل المتعددة التي تمر بها الشركات الناشئة (Partners & Chambers & Partners, 2024). كما يؤكد دليل منظمة التعاون الرقعي (Organization, 2024) على أن هيكل شركة المساهمة المبسطة يُعتبر "أكثر ملاءمة" للشركات الناشئة التي تحتاج إلى استخدام أدوات تحفيز الموظفين القائمة على الأسهم.

بالإضافة إلى المرونة الهيكلية، يهدف النظام الجديد إلى تبسيط وتسريع إجراءات التأسيس. تشير مراجعة قانونية حديثة (Organization, 2024) إلى أن متوسط الوقت اللازم لتسجيل شركة مساهمة مبسطة قد انخفض بشكل ملحوظ مقارنة بالإجراءات السابقة، حيث تراجع من حوالي 15 يوماً إلى 4 أيام في المتوسط، وذلك بفضل تبني الإجراءات الإلكترونية وتقليل المتطلبات الأولية. هذا التسريع في عملية التأسيس يُعد عاملاً إيجابياً مباشراً للشركات الناشئة، حيث يقلل من التكاليف الأولية ويمكن رواد الأعمال من بدء عملياتهم بشكل أسرع.

وفي دراسة حديثة ركزت على منطقة القصيم، وجد الشيتي وآخرون (2023) أن وعي رواد الأعمال بالأطر القانونية لا يزال متوسطاً، على الرغم من استفادتهم المباشرة من دعم جهات مثل "منشآت". وأشارت الدراسة إلى استمرار وجود معوقات تتعلق بتكاليف التأسيس، ونقص الوعي التشريعي، وتعقيد إجراءات التمويل، مؤكدةً على الأثر الإيجابي للأطر القانونية الواضحة في دعم التنمية الاقتصادية المحلية والتوصية بزيادة التوعية وتفعيل دور الحاضنات (الشيتي وآخرون، 2023).

وبالتركيز على الإصلاحات التشريعية، حلل الذياي (2023) دور نظام الشركات الجديد ونظام الاستثمار الأجنبي في جذب الاستثمارات الأجنبية للمملكة. وبينما أكدت الدراسة على النقلة النوعية التي أحدثتها هذه الإصلاحات في توفير امتيازات للمستثمرين وتسهيل تأسيس الشركات الأجنبية، إلا أنها أشارت أيضاً إلى وجود بعض القصور المتعلق بعدم وضوح بعض التعريفات والمعايير الخاصة بمنح التراخيص وحقوق المستثمرين الأجانب (عبد الكريم سعود الذياي، 2023).

بالمجمل، تشير الأدلة الأولية والتحليلات القانونية إلى أن نظام الشركات الجديد، وخاصة من خلال استحداث شركة المساهمة المبسطة وتسهيل الإجراءات، يمثل تطوراً إيجابياً يهدف إلى تعزيز مرونة الشركات الناشئة وجاذبيتها للاستثمار. وعلى عكس بعض التحديات التي قد تفرضها سياسات أخرى، يبدو أن هذا الإصلاح التشريعي مصمم ليكون عامل تمكين مباشر، يقلل من التعقيدات القانونية ويوفر أدوات أكثر ملاءمة لديناميكيات نمو الشركات الناشئة واحتياجاتها التمويلية. ومع ذلك، يبقى تقييم الأثر طويل الأمد للنظام وتطبيقه العملي على نطاق واسع مجالاً للبحث المستقبلي.

1.7.3 تأثير سياسات التوطين (السعودة/نطاقات)

تُعد سياسات توطين سوق العمل، المعروفة بـ "السعودة" والتي يتم تطبيقها بشكل أساسي من خلال برنامج "نطاقات"، أحد أبرز محاور السياسات الحكومية في المملكة العربية السعودية الهادفة إلى زيادة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة. شهدت هذه السياسات تطورات وتعديلات مهمة خلال الفترة 2020-2025، مما أثر بشكل مباشر وغير مباشر على بيئة عمل الشركات، وبشكل خاص الشركات الناشئة.

أطلق برنامج نطاقات في عام 2011 بهدف فرض حصص لتوظيف السعوديين على منشآت القطاع الخاص، مع تصنيف المنشآت ضمن نطاقات لونية (أحمر، أصفر، أخضر، بلاتيني) بناءً على نسبة التوطين المحققة لديها، وترتبط بكل نطاق عقوبات أو حوافز مختلفة (Peck, J. R., 2017) وقد مر البرنامج بتحديثات لاحقة، كان من أبرزها برنامج "نطاقات المطور" الذي أعلن عنه بقرار وزاري في مايو 2021، وهدف إلى تبسيط النظام عبر توحيد الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة، ونشر خطة توطين لثلاث سنوات قادمة لزيادة الاستقرار التنظيمي، وإلغاء النطاقات الثابتة المرتبطة بحجم المنشأة والانتقال إلى علاقة طردية بين عدد العاملين ونسبة التوطين المطلوبة. (HRSD, 2025)) كما تم رفع الحد الأدنى لأجر المواطن السعودي الذي يُحتسب في نسبة التوطين إلى 4,000 ريال. (Motaded, 2024) واستمرت الوزارة في تحديد نسب توطين مستهدفة لقطاعات ومهن محددة، مثل قطاع الاستشارات الذي رُفعت نسبة التوطين المستهدفة فيه إلى 40% في مارس 2024 لبعض المهن الاستشارية، (HRSD, 2025).

أظهرت الدراسات التجريبية أن لبرنامج نطاقات تأثيراً ملموساً على سوق العمل. وجدت دراسة (Peck, 2017)، التي حللت بيانات شاملة للمنشآت السعودية بعد تطبيق نطاقات مباشرة، أن البرنامج نجح في زيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص، ولكنه أدى أيضاً إلى زيادة معدلات خروج المنشآت من السوق (خاصة الصغيرة وتلك التي لم يكن لديها موظفون سعوديون سابقاً) وتقليص الحجم الإجمالي للعمالة في المنشآت القائمة. قدرت الدراسة أن البرنامج أضاف حوالي 63,000 سعودي للمنشآت القائمة و30,000 للمنشآت الجديدة خلال 16 شهراً، ولكنه تسبب في خروج 11,000 منشأة من السوق وخفض إجمالي العمالة

في القطاع الخاص بنحو 948,000 عامل (معظمهم وافدون) مقارنة بما كان متوقعاً دون البرنامج. (Peck, 2017) هذا يشير إلى وجود تكلفة اقتصادية كبيرة للشركات مقابل تحقيق أهداف التوطين. (Peck, J. R., 2017)

تؤكد الأدبيات على أن سياسات التوطين تخلق تحديات خاصة للشركات الناشئة، لا سيما في القطاعات التقنية التي تتطلب مهارات متخصصة. يشير تقرير ومضة إلى وجود فجوة في المهارات، حيث قد يفتقر بعض المواطنين السعوديين للمهارات التقنية والهندسية الدقيقة المطلوبة بسبب الاعتماد التاريخي على الخبرات الأجنبية (Wamda, 2025). هذا يجعل من الصعب على الشركات، وخاصة الناشئة ذات الموارد المحدودة، العثور على الكفاءات المحلية المناسبة بالسرعة المطلوبة. كما أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور المحتسبة في نطاقات للسعوديين يزيد من تكاليف التوظيف، مما قد يمثل عبئاً إضافياً على الشركات الناشئة. وتؤكد استطلاعات رأي مؤسسي الشركات الناشئة أن زيادة تكاليف الأجور المرتبطة بالانتقال إلى النطاقات الأعلى (الأخضر والبلاتيني) تمثل تحدياً مالياً حقيقياً (Wamda, 2025).

في المقابل، يُعد تعزيز مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل أحد الآثار الإيجابية الملحوظة لسياسات التوطين والتحول الاجتماعي المجتمعية المصاحبة لرؤية 2030. تشير دراسة (Al-Ghamdi, A., & Mahmoud, M., 2023)، باستخدام بيانات مسح القوى العاملة، إلى أن سياسات التوطين ساهمت في زيادة توظيف الإناث السعوديات الحاصلات على شهادة STEM (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) بنحو 5 نقاط مئوية في الشركات الناشئة التي تضم 10 موظفين فأكثر. كما يذكر (Wamda, 2025) أن نسبة ملكية النساء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وصلت إلى 40%، وأن مشاركتهن في قطاع السياحة بلغت 22%. تدعم هذه النتائج مبادرات حكومية أخرى مثل رفع الحظر عن قيادة المرأة وتسهيل قوانين الولاية وبرامج دعم رائدات الأعمال وحضانات الأطفال (Wamda, 2025) يمثل هذا التوسع في مشاركة المرأة توسيعاً لمجموعة المواهب المتاحة أمام الشركات الناشئة.

تواجه الشركات الناشئة تحدياً يتمثل في الموازنة بين متطلبات الامتثال لسياسات التوطين وبين الحاجة إلى الكفاءات المتخصصة والتحكم في التكاليف. يتطلب النجاح في هذا السياق تخطيطاً استراتيجياً للقوى العاملة، والاستثمار في التدريب والتطوير الداخلي، والاستفادة من برامج الدعم الحكومية المتاحة. يوفر نشر خطط التوطين لثلاث سنوات قادمة (HRSD) (M. o., 2024) درجة من الاستقرار التنظيمي الذي يساعد الشركات على التخطيط. ومع ذلك، يؤكد (Wamda, 2025) على الحاجة المستمرة لتوسيع فرص التدريب المهني في المجالات عالية الطلب وتطوير برامج الإرشاد لسد فجوات المهارات على المدى الطويل.

1.7.4 دور الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة

شكلت الحوافز الحكومية والدعم الموجه لقطاع رأس المال الجريء حجر الزاوية في استراتيجية المملكة العربية السعودية لتنمية منظومة الشركات الناشئة والابتكار خلال الفترة 2020-2025. تهدف هذه المبادرات إلى خلق بيئة محفزة، وتوفير التمويل اللازم، وبناء القدرات لدعم نمو واستدامة الشركات الناشئة، تماشيًا مع أهداف رؤية 2030.

شهدت منظومة رأس المال الجريء في المملكة تحولًا لافتًا خلال هذه الفترة. تؤكد التقارير المتخصصة، مثل تقرير MAGNiTT بالتعاون مع الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC)، أن المملكة برزت كأكبر سوق لرأس المال الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث قيمة التمويل، مستحوذة على حصة كبيرة من إجمالي الاستثمارات في المنطقة (SVC)، (MAGNiTT & Saudi Venture Capital, 2024)

ويُعزى هذا النمو بشكل كبير إلى المبادرات الحكومية الاستراتيجية، لا سيما برنامج "صندوق الصناديق" الذي تديره SVC، والذي حفز تطوير صناديق رأس المال الجريء المحلية وجذب استثمارات إضافية. (MAGNiTT & SVC, 2025) هذا التدخل الحكومي لضخ رأس المال وتقليل المخاطر ساهم في نضج المنظومة وجذب اهتمام المستثمرين المحليين والدوليين.

انعكس توسع منظومة رأس المال الجريء بشكل مباشر على تحسين وصول الشركات الناشئة السعودية إلى التمويل اللازم لنموها. تشير البيانات إلى زيادة كبيرة في إجمالي التمويل المتاح للشركات الناشئة عبر مختلف مراحل النمو، من التمويل الأولي (Seed) إلى جولات النمو المتقدمة. (MAGNiTT & SVC, 2025) كما أدى الدعم الحكومي إلى زيادة تنوع مصادر التمويل المتاحة، مع دخول لاعبين جدد من المستثمرين المؤسسيين والمكاتب العائلية إلى جانب صناديق رأس المال الجريء التقليدية (SVC)، (MAGNiTT & Saudi Venture Capital, 2024) بالنسبة للشركات الناشئة، يُترجم هذا إلى فرص أفضل للحصول على رأس المال اللازم لتطوير منتجاتها، وتوسيع عملياتها، ودخول أسواق جديدة.

وجهت الحوافز الحكومية والاستثمارات الجريئة نحو قطاعات استراتيجية محددة تتماشى مع أولويات رؤية 2030. يبرز قطاع التقنية بشكل عام، والذكاء الاصطناعي بشكل خاص، كمجالات تحظى باهتمام استثماري متزايد، يشير تقرير (SVC)، (MAGNiTT & Saudi Venture Capital, 2024) إلى وجود فرصة كبيرة للنمو في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مما يخلق بيئة مواتية للشركات الناشئة العاملة في هذا المجال للحصول على التمويل والدعم. هذا التركيز القطاعي، المدعوم بالحوافز الموجهة نحو البحث والتطوير والابتكار، يهدف إلى بناء قدرات تنافسية في المجالات الواعدة.

لم يقتصر الدعم الحكومي على الحوافز المالية المباشرة، بل امتد ليشمل تطوير منظومة داعمة متكاملة. تشير التقارير إلى أهمية البرامج غير المالية مثل الحاضنات والمسرعات، وشبكات الإرشاد والتوجيه، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والفعاليات التي تجمع رواد الأعمال بالمستثمرين والخبراء (Monsha'at, 2024) تؤكد استطلاعات رأي مؤسسي الشركات الناشئة التي أجرتها "منشآت" أن 72% منهم يعتبرون البرامج الحكومية ذات "تأثير عالٍ" على قدرتهم على التوسع (Monsha'at,

(2024) هذه العناصر غير المالية تساهم في بناء القدرات، وتوفير المعرفة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والشبكات، وهي عوامل لا تقل أهمية عن التمويل في نجاح الشركات الناشئة.

على الرغم من التقدم الكبير في مراحل التمويل والتأسيس، تشير التحليلات إلى أن تحقيق عمليات تخارج ناجحة (مثل الطروحات الأولية للاكتتاب العام IPOs أو عمليات الاندماج والاستحواذ (M&A) يمثل "المرحلة الرئيسية التالية لمنظومة السعودية". (SVC), MAGNiTT & Saudi Venture Capital, 2024)) "تُعد عمليات التخارج الناجحة مؤشراً هاماً على نضج السوق وقدرته على إعادة تدوير رأس المال وجذب مستثمرين جدد. ورغم ظهور بعض المؤشرات الإيجابية مع زيادة نشاط الاندماج والاستحواذ وبعض الطروحات الأولية لشركات تقنية (SVC), MAGNiTT & Saudi Venture Capital, 2024)) ، إلا أن تعزيز مسارات التخارج لا يزال يمثل تحدياً وفرصة لتطوير المنظومة في المستقبل.

1.7.5 تأثير التراخيص الإلكترونية والتحول الرقمي الحكومي

يُعد التحول الرقمي للخدمات الحكومية وتسهيل إجراءات التراخيص إلكترونياً أحد المكونات الرئيسية لجهود المملكة العربية السعودية في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز كفاءة القطاع العام، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030. وقد شهدت الفترة 2020-2025 تسارعاً في إطلاق وتطوير المنصات الرقمية التي تهدف إلى تقليل الأعباء الإدارية على الشركات، بما في ذلك الشركات الناشئة.

أحد الأمثلة البارزة على هذا التحول هو تطوير منصات مثل "قوى (Qiwa)" التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. تشير التحليلات إلى أن هذه المنصة، وخاصة من خلال مبادرة "الفرع الافتراضي"، قد ساهمت بشكل كبير في تقليل الحاجة إلى زيارة مكاتب العمل الفعلية لإنجاز المعاملات. فقد انخفضت الحاجة إلى زيارة المكاتب بنسبة 93% خلال 23 شهراً من إطلاق المبادرة، مما أدى إلى تسريع كبير في إجراءات مثل تجديد تصاريح العمل وتقليل العبء الإداري على الشركات. (Singh, 2025)

بشكل أوسع، يُنظر إلى جهود التحول الرقمي الحكومي، بما في ذلك منصة "مراس (Meras)" التي توحد إجراءات بدء الأعمال التجارية، كعامل رئيسي في التحسن الملحوظ الذي شهدته المملكة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال. فقد صنف تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) لعام 2024 المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى عالمياً من حيث سهولة إجراءات بدء النشاط التجاري، وتمت الإشارة إلى منصة "مراس" وجهود الرقمنة الأخرى كدوافع رئيسية وراء هذا الإنجاز (Walid, 2025) هذا التحسن في سهولة البدء يقلل من الحواجز الأولية أمام رواد الأعمال ويشجع على تأسيس شركات ناشئة جديدة.

1.8 الدراسات العربية:

تُظهر الأدبيات البحثية في المنطقة العربية اهتماماً متزايداً بفهم التحديات والفرص التي تواجه الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل البيئات التنظيمية المتغيرة، وإن كانت لا تزال هناك حاجة لمزيد من الدراسات التجريبية المنهجية. ففي السياق الفلسطيني، على سبيل المثال، سلطت دراسة مرار وطويل (2025) الضوء على أن غياب نظام بيئي فعال ومتكامل، مقترناً بتعقيد الإجراءات الإدارية والتجارية، يمثلان معوقات هيكلية رئيسية أمام نمو الشركات الناشئة. وأكدت الدراسة على

الدور الحيوي للحوافز الحكومية، سواء كانت ضريبية (مثل الإعفاءات الأولية من ضريبة الدخل للسنوات الأولى) أو غير ضريبية (كتبسيط إجراءات التسجيل التجاري وتخفيض رسوم التراخيص ومنح فترات سماح للامتثال)، كأدوات ضرورية لدعم هذه الشركات في بيئة تتسم بعدم الاستقرار. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى صعوبة تقييم الأثر الفعلي لهذه الحوافز بشكل دقيق في ظل الأزمات المالية والسياسية المتلاحقة التي تحد من قدرة الشركات على الاستفادة الكاملة منها أو قياس نتائجها بوضوح (رابح مرار؛ روند طويل، 2025).

وبشكل عام، يتفق الباحثون في المنطقة على الأثر الإيجابي لتبسيط الإجراءات التنظيمية على دعم هذا القطاع الحيوي. فقد أكدت دراسة المراغيه (2024)، التي تناولت الموضوع من منظور أوسع، أن تبسيط إجراءات إصدار التراخيص التجارية يساهم بشكل مباشر في خفض التكاليف التشغيلية والإدارية التي تتحملها الشركات الناشئة، ويقلل من الوقت اللازم لبدء العمليات، مما يحفز الابتكار لدى رواد الأعمال. كما أن وجود لوائح واضحة وبمبسطة يقلل من الغموض القانوني الذي قد يعيق اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التوسعية، ويخلق بيئة عمل أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي في المنطقة العربية ككل (المراغمة، 2023).

ومع ذلك، فإن تصميم السياسات الضريبية وتطبيقها يمثل تحديًا مستمرًا ومعقدًا في العديد من الدول العربية. ففي مصر، قدم أحمد (2023) دراسة مقارنة كشفت كيف يمكن للسياسات الضريبية أن تكون محفزة أو معيقة؛ فبينما أظهر القانون (141 الملغي) بعض الجوانب الإيجابية مثل إلزامية الدفاتر للمنشآت المتوسطة (مما قد يعزز الشفافية) وتخصيص أراضي وشراء منتجات لدعم قطاعات معينة، فإن تطبيق القانون الأحدث (152)، رغم أهدافه التحديثية، قد يعاني من قصور يتمثل في اقتصر بعض الحوافز على فئات معينة من الممولين أو عدم مراعاة بساطة الهياكل التشغيلية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى تعقيدات الإجراءات المرتبطة بالضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة. هذا يؤكد على أهمية تصميم السياسات الضريبية بعناية لتجنب فرض أعباء غير متناسبة على الشركات الأصغر حجمًا (أحمد، 2023). وفي الجزائر، أشارت دراسة يعقوب وطبايبي (2022) إلى أن الشركات الناشئة، رغم الاعتراف بدورها الهام في تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، لا تزال تواجه تحديات كبيرة تعيق نموها واستمراريتها. تمثلت هذه التحديات بشكل أساسي في نقص قنوات التمويل الملائمة للشركات في مراحلها المبكرة، وضعف الدعم القانوني المتخصص الذي تحتاجه هذه الشركات للتنقل في البيئة التنظيمية، بالإضافة إلى العوائق البيروقراطية التي تبطن من وتيرة إنجاز المعاملات وتزيد من تكاليف التشغيل (طبايبي، 2022).

وفي المقابل، قدمت دراسة بوقفة وآخرون (2018) من الجزائر دليلاً ميدانيًا على الفعالية المحتملة للتحفيز الجبائي كأداة لدعم الأداء المالي. حيث وجدت الدراسة، من خلال تحليل عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وجود علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الاستفادة من الحوافز الجبائية (مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الموجهة) وتحسين مؤشرات الأداء المالي لهذه الشركات. وأظهرت الدراسة أيضًا أن أنواعًا مختلفة من الشركات (ذات مسؤولية محدودة، فردية، تضامن) تستفيد من هذه الحوافز، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، مما يشير إلى أهمية تصميم حوافز تأخذ في الاعتبار خصائص الشركات

المختلفة لتعظيم أثرها الإيجابي، وربما الحاجة إلى حوافز موجهة بشكل أدق للشركات الناشئة ذات النمو المرتفع (عرابة و بوقفة، 2018).

تُبرز هذه الدراسات مجتمعةً صورةً بانوراميةً للتحديات والفرص في المنطقة العربية، حيث يتأرجح واقع الشركات الناشئة بين الجهود الحكومية لتبسيط الإجراءات وتقديم الحوافز المالية والجبائية، وبين استمرار وجود عوائق بيروقراطية وتمويلية، وتعقيدات ناتجة عن تصميم وتطبيق السياسات الضريبية والتنظيمية. يتضح أن هناك حاجة مستمرة لمواءمة السياسات مع الاحتياجات الخاصة للشركات الناشئة لتمكينها من تحقيق إمكاناتها الكاملة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والابتكار في المنطقة.

1.9 الدراسات الأجنبية:

تقدم الدراسات الدولية رؤية قيمة حول التحديات المشتركة والحلول الممكنة التي تواجه الشركات الناشئة في بيئات تنظيمية متنوعة، مما يساعد على وضع التجربة السعودية في سياق عالمي أوسع. تناولت دراسة (Goyal, 2024)، التي استعرضت تجارب دول متقدمة ونامية بما في ذلك الهند، تأثير السياسات الحكومية على بيئة الشركات الناشئة. أكدت الدراسة على أن هذه الشركات غالبًا ما تعاني من تحديات متشابهة عبر الحدود، أبرزها الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تبطئ عمليات التسجيل والترخيص، وصعوبة الحصول على التمويل الكافي في المراحل المبكرة، وعدم استقرار السياسات الضريبية الذي يزيد من حالة عدم اليقين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف حماية الملكية الفكرية وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة المسؤولة عن دعم ريادة الأعمال. وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات البيروقراطية ووضع سياسات ضريبية مرنة ومستقرة لتحفيز الاستثمار ودعم نمو الشركات الناشئة (Goyal, 2024).

وفي سياق أفريقي، قدمت دراسة (Salami et al. (2023) من نيجيريا تحليلًا كميًا لتأثير سياسات دعم ريادة الأعمال والسياسات النقدية على نمو المشاريع الصغيرة. وجدت الدراسة علاقة إيجابية قوية بين تدخلات سياسات ريادة الأعمال (مثل برامج الدعم والتدريب) وتطوير هذه المشاريع. كما أشارت إلى أن استقرار السياسات الحكومية بشكل عام يعزز فرص نجاح المشاريع الصغيرة. ومن المثير للاهتمام، وجدت الدراسة أن للسياسات النقدية (مثل أسعار الفائدة وتوافر الائتمان) تأثيرًا إيجابيًا أيضًا على نمو المشاريع، ولكن بدرجة أقل من تأثير سياسات ريادة الأعمال المباشرة، مما يشير إلى أهمية الدعم الموجه والمصمم خصيصًا لهذا القطاع. (Salami, 2023).

وركزت دراسة (Shah & Jokhi (2023) على تحليل بيئة الشركات الناشئة في الهند بشكل خاص، حيث أكدت على الدور المزدوج للسياسات الحكومية. فمن ناحية، ساهمت السياسات الهادفة إلى تبسيط الإجراءات التنظيمية، وتقديم الحوافز الضريبية، وتحسين الوصول إلى التمويل في تسهيل إنشاء الشركات الناشئة. ومن ناحية أخرى، أشارت الدراسة إلى استمرار وجود تحديات رئيسية تتمثل في البيروقراطية العالية التي لا تزال تعيق بعض العمليات، وصعوبة الوصول إلى رأس المال الكافي لجميع الشرائح، وضعف البنية التحتية في بعض المناطق. كما نهت الدراسة إلى التأثير السلبي المحتمل لبعض التغييرات في السياسات التجارية والضريبية، مثل تلك المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية، والتي قد تفرض أعباءً امتثال جديدة على الشركات الناشئة العاملة

في هذا القطاع سريع النمو. وأوصت الدراسة بضرورة تقليل التعقيدات البيروقراطية، وتحسين سبل الوصول إلى التمويل، وتطوير البنية التحتية، مع مراجعة السياسات التجارية والضريبية لضمان بيئة أكثر دعماً لنمو الشركات الناشئة (Shah, 2023).

تُظهر هذه الدراسات الأجنبية أن التحديات التي تواجه الشركات الناشئة فيما يتعلق بالبيروقراطية، والتمويل، واستقرار السياسات، والبنية التحتية هي قضايا عالمية مشتركة، وإن كانت تحدثها تختلف من سياق لآخر. كما تؤكد هذه الدراسات على أهمية السياسات الحكومية المصممة بعناية، والتي تجمع بين تبسيط الإجراءات وتقديم الحوافز المستهدفة، كعامل حاسم في تمكين نمو واستدامة الشركات الناشئة في مختلف أنحاء العالم.

1.10 الإطار النظري

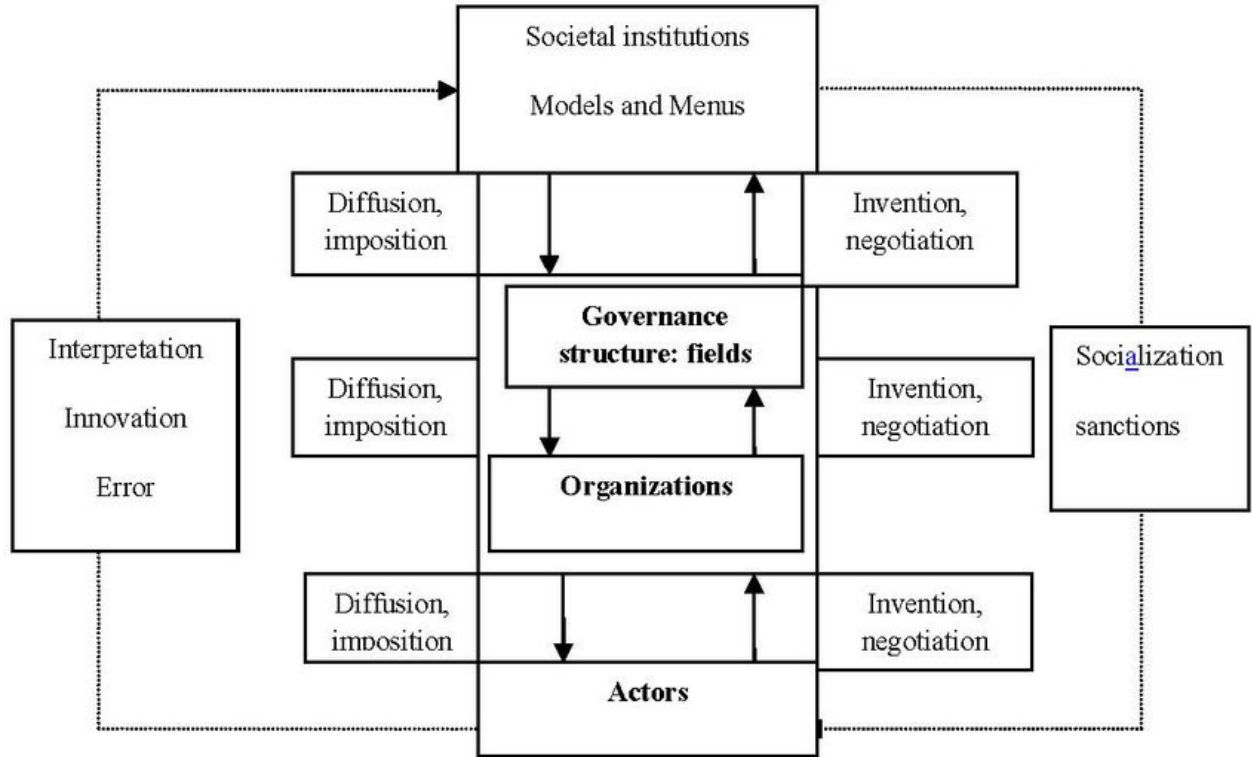
تُعد البيئة التنظيمية التي تعمل ضمنها الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية إحدى البيئات الأكثر ديناميكية وتغيّراً في المنطقة، خاصةً مع تنامي رؤية السعودية 2030 التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. وقد ترافقت هذه التحولات مع تغييرات جوهرية في السياسات واللوائح الحكومية مثل رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة (VAT) إلى 15%، وإقرار نظام الشركات الجديد (2022)، وتعزيز سياسات التوطين (السعودة)، إلى جانب إطلاق برامج دعم مالي وغير مالي مثل الحوافز الحكومية، وتوسيع نطاق التراخيص الإلكترونية والتحول الرقمي.

في ظل هذا السياق التنظيمي المتسارع، تواجه الشركات الناشئة—التي تُعد ركيزة أساسية في دعم الابتكار والتنمية الاقتصادية—تحديات وفرصاً مركبة تتطلب فهماً معمقاً لطبيعة التفاعل بين البيئة الخارجية والداخلية لهذه الشركات. إن تأثير هذه السياسات لا ينحصر في أبعاد منفصلة؛ بل تتداخل لتشكيل بيئة معقدة تؤثر في المرونة التشغيلية، الابتكار، والاستدامة المالية لهذه الشركات.

هذا السياق التنظيمي السعودي المعقد يخلق تفاعلاً ديناميكياً بين الضغوط المؤسسية وبين القدرات التكيفية الداخلية للشركات الناشئة. يُبرز هذا التفاعل الحاجة إلى تبني إطار نظري مرن قادر على تحليل العلاقات متعددة الأبعاد. إن تركيز السياسات الحكومية على تحفيز النمو يتناقض أحياناً مع التحديات البيروقراطية والتشريعية، مما يُوجب تحليل الأثر المتراكم وليس الخطي لهذه العوامل. وهنا تتجلى أهمية اختيار إطار نظري يدمج التنظيم، التكنولوجيا، والخصائص المؤسسية. لتفسير العلاقة المعقدة والمتعددة الأوجه بين السياسات واللوائح الحكومية (كمتغيرات مستقلة) ومؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة (كمتغير تابع)، تستند هذه الدراسة إلى مجموعة متكاملة من الأطر والنظريات الإدارية والاقتصادية التي تساعد على فهم كيفية تأثير العوامل البيئية والتنظيمية والمؤسسية على سلوك وأداء هذه الكيانات الريادية.

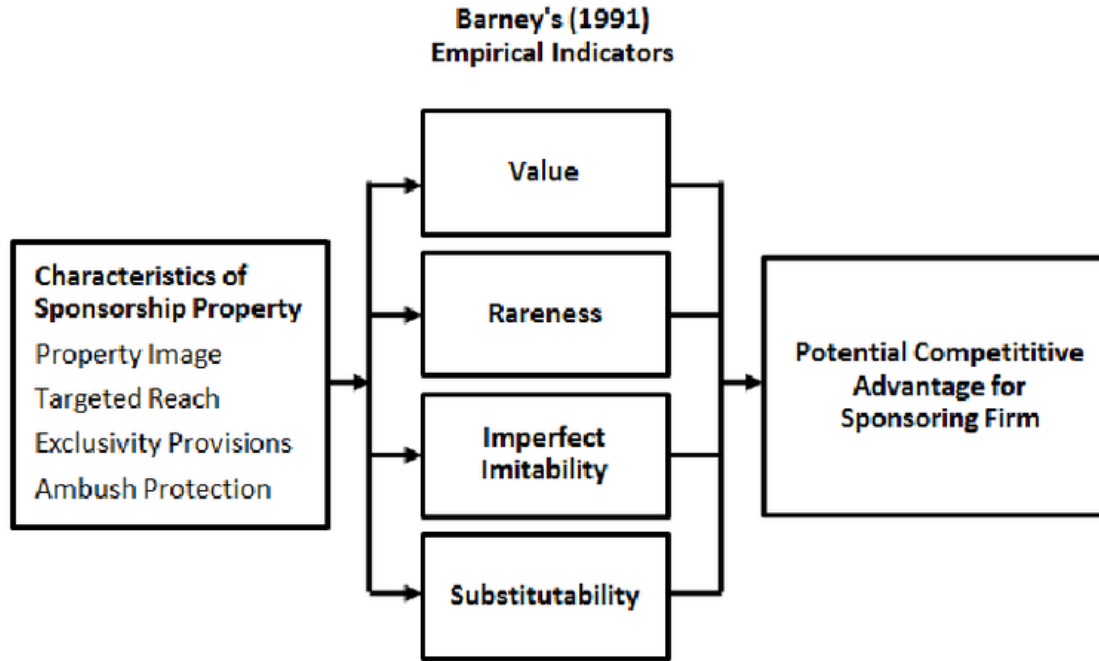
1.10.1 النظريات الأساسية المستخدمة:

1. نظرية المنظور المؤسسي (Institutional Theory) تقترح هذه النظرية أن المنظمات لا تعمل في فراغ (الشكل 5) ، بل تتأثر بشكل كبير بالبيئة المؤسسية المحيطة بها، والتي تشمل القواعد الرسمية (مثل القوانين واللوائح والسياسات الحكومية)، والقواعد غير الرسمية (مثل الأعراف والقيم الثقافية والاجتماعية)، والأنظمة المعرفية (مثل النماذج الذهنية المشتركة). (Scott, 2013) تسعى المنظمات، بما فيها الشركات الناشئة، إلى اكتساب الشرعية (Legitimacy) من خلال الامتثال لهذه الضغوط المؤسسية (DiMaggio, 1983) في سياق هذه الدراسة، تساعد النظرية المؤسسية على فهم كيف أن السياسات الحكومية (مثل نظام الشركات الجديد، ضريبة القيمة المضافة، سياسات التوطين) تمثل ضغوطاً تنظيمية (Regulatory pressures) وقسرية (Coercive pressures) تدفع الشركات الناشئة إلى تبني هياكل وممارسات معينة لضمان الامتثال والبقاء، حتى لو كان ذلك على حساب الكفاءة التشغيلية أو المرونة الاستراتيجية. كما تفسر كيف يمكن للحوافز الحكومية أن تمثل آليات لدعم اكتساب الشرعية وتسهيل التكيف مع البيئة المؤسسية.



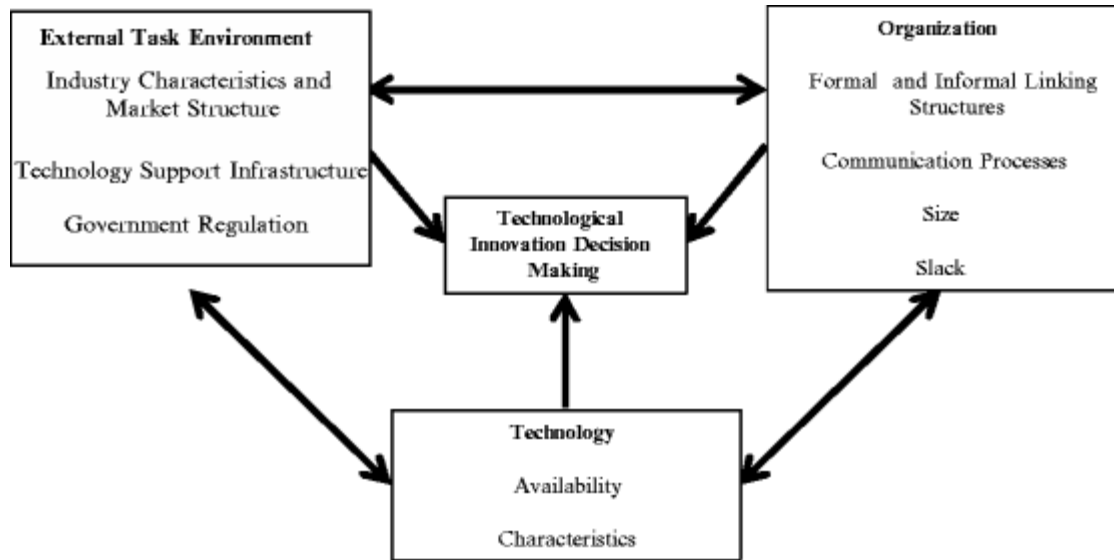
الشكل 5- Institutional Theory - نظرية المنظور المؤسسي (Scott, 2013)

2. النظرية القائمة على الموارد (Resource-Based View - RBV) تركز هذه النظرية على أن الميزة التنافسية المستدامة للشركة تنبع من مواردها وقدراتها الداخلية الفريدة والقيمة والنادرة وغير القابلة للتقليد أو الاستبدال (Barney, 1991) (الشكل 6) في سياق الشركات الناشئة، تعتبر الموارد المالية (السيولة، الوصول للتمويل)، والموارد البشرية (الكفاءات المتخصصة، القدرات الإدارية)، والموارد التكنولوجية (القدرة الابتكارية) حاسمة لنموها واستدامتها. تساعد نظرية RBV في تحليل كيف تؤثر السياسات الحكومية على قاعدة موارد الشركات الناشئة؛ فبينما قد تستنزف الأعباء الضريبية والتنظيمية الموارد المالية والإدارية، يمكن للحوافز الحكومية أن تعزز هذه الموارد (خاصة المالية)، وقد تؤثر سياسات التوطين على توافر الموارد البشرية المتخصصة. وبالتالي، فإن قدرة الشركة الناشئة على النمو والاستدامة تعتمد جزئياً على كيفية تأثير السياسات الحكومية على محفظة مواردها وقدرتها على حمايتها وتنميتها.



الشكل 6 النظرية القائمة على الموارد (Resource-Based View - RBV) - (Barney, 1991)

3. إطار التكنولوجيا-التنظيم-البيئة (Technology-Organization-Environment - TOE) يقترح هذا الإطار أن تبني واستخدام الابتكارات (بما في ذلك التكيف مع السياسات الجديدة أو تبني التقنيات الرقمية) يتأثر بثلاثة سياقات رئيسية: السياق التكنولوجي (توافر التقنيات وملاءمتها)، والسياق التنظيمي (حجم الشركة، هيكلها، مواردها، عملياتها)، والسياق البيئي (هيكل الصناعة، المنافسة، البيئة التنظيمية الحكومية). (Tornatzky, 1990) يُعد إطار TOE مفيداً بشكل خاص لهذه الدراسة لأنه يربط بشكل صريح بين العوامل التنظيمية (مثل حجم الشركة الناشئة ومواردها)، والعوامل البيئية (السياسات واللوائح الحكومية، الحوافز، البنية التحتية الرقمية)، وقدرة الشركة على التكيف والنمو والاستدامة. يساعد هذا الإطار على فهم كيف أن تأثير السياسات الحكومية (عامل بيئي) قد يختلف باختلاف خصائص الشركة الناشئة نفسها (عوامل تنظيمية) ومدى توافر وجاهزية التكنولوجيا الداعمة (عامل تكنولوجي، مثل أنظمة الفوترة الإلكترونية أو المنصات الحكومية الرقمية (الشكل 7).



الشكل 7 -إطار التكنولوجيا-التنظيم-البيئة (Technology-Organization-Environment - TOE)

1.10.2 شرح المفاهيم والعلاقات المتوقعة بين المتغيرات:

بناءً على هذه الأطر النظرية ومراجعة الأدبيات، يمكن شرح العلاقات المتوقعة بين المتغيرات المستقلة (السياسات الحكومية) والمتغير التابع (مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة) بشكل أكثر تفصيلاً:

- تأثير ضريبة القيمة المضافة (VAT) والفوترة الإلكترونية: من منظور النظرية المؤسسية، يمثل هذا ضغطاً قسرياً وتنظيمياً يتطلب الامتثال. من منظور RBV، يؤدي هذا الامتثال إلى استنزاف الموارد المالية (تكاليف مباشرة وغير مباشرة) والإدارية (وقت وجهد للامتثال)، مما قد يؤثر سلباً على السيولة والربحية والقدرة على الاستثمار في الابتكار (كما أشارت نتائج (Obaid, M. I. A., Al-Mahwari, N. M. N. & Alsughayer, 2021, 2023).

- تأثير نظام الشركات الجديد: يمثل هذا تغييرًا في القواعد الرسمية ضمن البيئة المؤسسية. يُتوقع، نظريًا، أن يؤدي تبسيط الإجراءات وتوفير هياكل مرنة) مثل SJSC إلى تقليل تكاليف المعاملات) وفق TCE وتسهيل الوصول إلى الموارد (خاصة التمويل)، مما يعزز النمو والتوسع ومع ذلك، قد تواجه الشركات الناشئة ضغوطًا معرفية (Normative pressures) للتكيف مع متطلبات الحوكمة الجديدة.
- تأثير سياسات التوطين: تمثل هذه السياسات ضغطًا قسريًا واجتماعيًا (ضمن النظرية المؤسسية) يؤثر بشكل مباشر على الموارد البشرية) وفق RBV. يُتوقع أن تخلق تحديات في استقطاب الكفاءات المتخصصة (خاصة في القطاعات التقنية)، مما قد يحد من القدرة الابتكارية والنمو السريع، ويزيد من تكاليف التشغيل) كما أشار. (Wamda، 2025) وفي المقابل، قد تساهم في بناء رأس مال بشري وطني على المدى الطويل وتعزيز الشرعية الاجتماعية للشركات الملتزمة.
- تأثير الحوافز الحكومية: تمثل هذه الحوافز آليات دعم ضمن البيئة المؤسسية تهدف إلى تعزيز الموارد) وفق RBV وتشجيع سلوكيات معينة (مثل الابتكار والنمو). يُتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على الوصول للتمويل، والقدرة الابتكارية، والنمو المتوقع (كما أشارت تقارير (MAGNiTT، Saudi Venture Capital; & SVC، 2024) و Monsha'at، 2024) ومع ذلك، قد تكون فعاليتها محدودة إذا لم تعالج العوائق الإدارية أو إذا لم تكن كافية لموازنة الأعباء الأخرى.
- تأثير التراخيص الإلكترونية والتحول الرقمي: يندرج هذا ضمن السياق التكنولوجي والبيئي في إطار TOE. يُتوقع أن يؤدي تحسين البنية التحتية الرقمية الحكومية وتبسيط الإجراءات إلكترونيًا إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتقليل تكاليف المعاملات، مما ينعكس إيجابًا على سهولة ممارسة الأعمال والنمو) كما أشارت نتائج (Singh، 2025) و (Walid، 2025)، ومع ذلك، قد يتطلب التبنى الكامل لهذه الأنظمة موارد وقدرات تنظيمية قد لا تتوفر لدى جميع الشركات الناشئة بنفس القدر.

يقدم هذا الإطار النظري، المستند إلى نظريات مؤسسية وتنظيمية واقتصادية متعددة، تفسيرًا للعلاقة المعقدة بين حزمة السياسات الحكومية المطبقة في السعودية خلال 2020-2025 وبين أداء الشركات الناشئة. يتوقع الإطار أن يكون لهذه السياسات تأثيرات متداخلة، بعضها إيجابي (مثل نظام الشركات الجديد، الحوافز، الرقمنة) وبعضها قد يمثل تحديًا) مثل VAT، التوطين، تكاليف الامتثال. وأن التأثير النهائي على نمو واستدامة الشركات الناشئة يعتمد على التوازن بين هذه العوامل وعلى قدرة الشركات نفسها على التكيف والاستفادة من الفرص المتاحة ضمن هذا الإطار التنظيمي المتغير.

1.10.3 اختيار نموذج TOE كإطار نظري رئيسي

تعتمد هذه الدراسة في تفسير العلاقة بين السياسات واللوائح الحكومية وتأثيرها على مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2020-2025 على إطار التكنولوجيا-التنظيم-البيئة-Technology-Organization-Environment (TOE) الذي طوره (Tornatzky، 1990). يوفر هذا الإطار منظومة تحليلية ثلاثية الأبعاد تساعد في استكشاف كيف تؤثر العوامل البيئية والتنظيمية والتكنولوجية بشكل متداخل على قرارات واستجابات الشركات. وقد تم اختيار هذا الإطار نظرًا لقدرته على تحليل التفاعل بين البيئة التنظيمية المتغيرة في السعودية وخصائص الشركات الناشئة، بما في ذلك مدى تبنيها للتقنيات الحديثة، وتأثير هذه العناصر مجتمعة على مؤشرات الأداء والنمو.

1.10.3.1 تكييف إطار TOE مع متغيرات الدراسة

أولاً: السياق البيئي (Environment Context)

- السياسة الضريبية: (A)
 - الإطار القانوني: (B)
 - سياسات سوق العمل: (C)
 - آليات الدعم: (D)
 - البنية التحتية التنظيمية: (E_Policy)
- يشمل هذا السياق جميع العوامل الخارجية التي تفرضها البيئة المحيطة على الشركة، ويُعد المحور الرئيس لهذه الدراسة، حيث تُركّز على مجموعة من السياسات واللوائح الحكومية التي تمثل الضغوط أو الحوافز الأساسية التي تواجهها الشركات الناشئة في السعودية خلال الفترة المحددة. تتضمن هذه السياسات:
- ضريبة القيمة المضافة: (VAT 15%) تمثل هذه الضريبة عبئًا ماليًا وتنظيميًا خارجيًا، حيث تؤثر بشكل مباشر على الأعباء المالية والسيولة النقدية للشركات من خلال زيادة التكاليف التشغيلية وتكاليف الامتثال.
 - نظام الشركات الجديد: (2022) يشكل هذا النظام الإطار القانوني الذي ينظم عمليات التأسيس والحوكمة وإعادة الهيكلة، ويُفترض أن يؤثر على سهولة الإجراءات التنظيمية، من خلال توفير هياكل مرنة أو فرض متطلبات تعقّد عمليات الامتثال.
 - سياسات التوطين (السعودة): تمثل هذه السياسات إطارًا لسوق العمل، حيث تُلزم الشركات بنسب معينة من العمالة الوطنية، ما قد يؤثر على مرونة التوظيف واستقطاب الكفاءات، خاصة في القطاعات التقنية المتخصصة.
 - الحوافز الحكومية (المالية وغير المالية): تشمل هذه الحوافز برامج التمويل والدعم مثل برامج الكفالات، التمويل الجماعي المرخص، الإعفاءات الضريبية الجزئية، وغيرها، ويُفترض أن تؤثر إيجابًا على القدرة الابتكارية والنمو المتوقع للشركات الناشئة.
 - التراخيص الإلكترونية والتحول الرقمي الحكومي: يمثل هذا البعد مبادرات التحول الرقمي في الخدمات الحكومية، بما في ذلك إصدار التراخيص والفوترة الإلكترونية، ويُفترض أن يؤثر على سهولة الإجراءات التنظيمية والكفاءة التشغيلية.

ثانيًا: السياق التنظيمي (Organization Context)

- الحجم: (O1) يؤثر حجم الشركة على قدرتها على التكيف مع السياسات المختلفة.
- العمر: (O2) يشير إلى مدة وجود الشركة في السوق وخبرتها.
- القطاع: (O3) يتعلق بمجال عمل الشركة وطبيعة نشاطها.
- الموارد الداخلية: (O4) تشمل الموارد المالية والبشرية والتقنية المتاحة للشركة.
- البنية الإدارية: (O5) تتعلق بهيكل الشركة وأنظمتها الإدارية.

يمثل هذا السياق الخصائص الداخلية للشركات الناشئة، والتي قد تؤثر على مدى تأثيرها بالسياسات البيئية. رغم أن هذه الدراسة لا تقيس خصائص الشركات التنظيمية كمتغيرات مستقلة مباشرة، إلا أن هذه الخصائص تُعد عوامل معدلة (Moderators) تؤثر في قوة أو اتجاه العلاقة بين السياسات الحكومية ومؤشرات الأداء. تشمل الخصائص التنظيمية حجم الشركة، عمرها، قطاعها الصناعي، وبنيتها الإدارية. يُفترض أن الشركات الناشئة ذات الموارد المحدودة والهياكل الإدارية البسيطة تكون أكثر تأثرًا بالأعباء التنظيمية والمالية مقارنةً بالشركات الأكبر حجمًا أو الأكثر رسوخًا، مما يفسر التفاوت في الاستجابة للسياسات ذاتها.

ثالثًا: السياق التكنولوجي (Technology Context)

- التحول الرقمي الحكومي: (T1) يتعلق بمبادرات الحكومة في مجال التحول الرقمي.
- القدرة الابتكارية الداخلية: (T2) تشير إلى قدرة الشركة على الابتكار والتطوير.
- تبني التقنيات (T3): يتعلق بمدى استعداد الشركة لتبني التقنيات الجديدة.

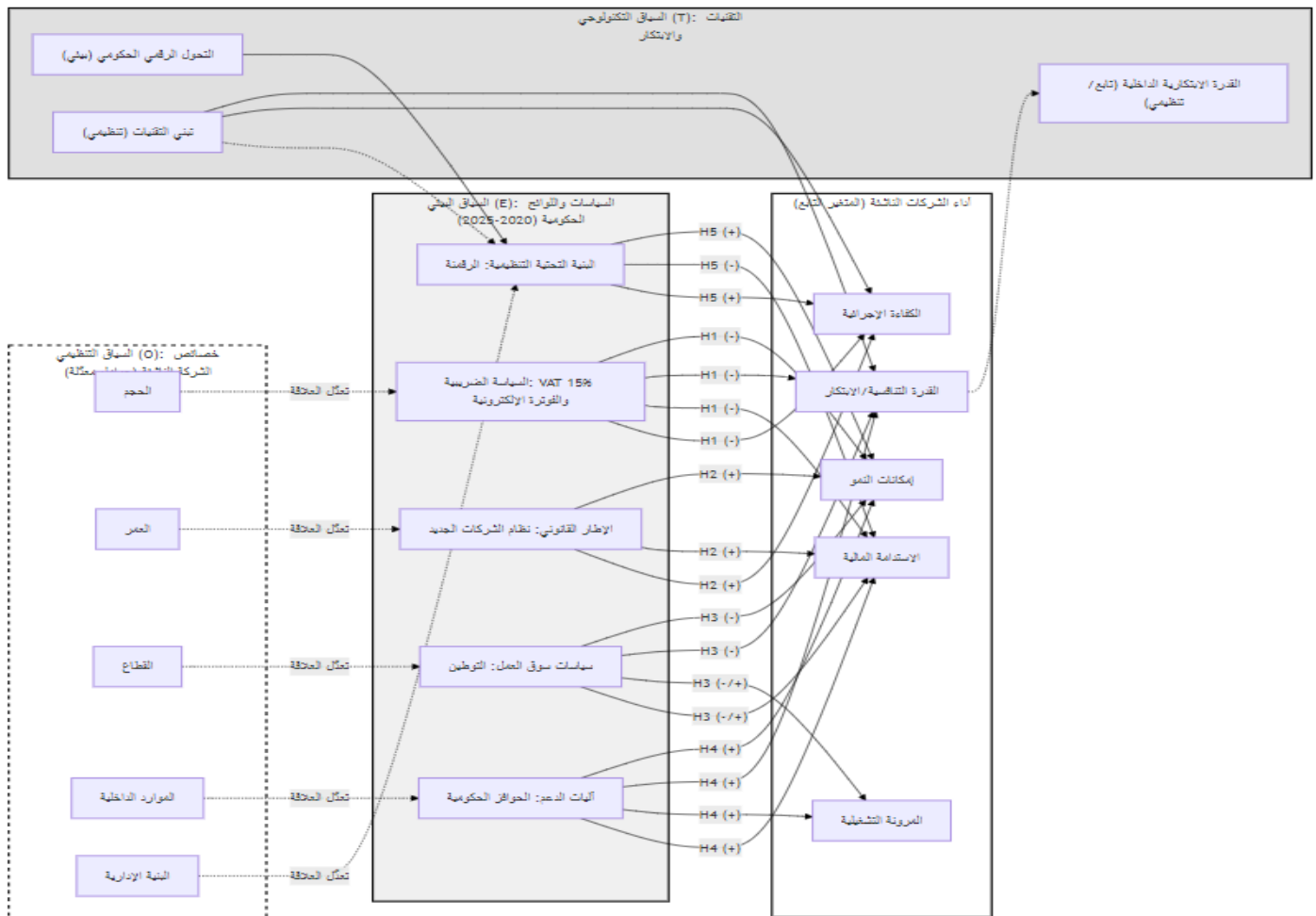
يتعلق هذا السياق بالتقنيات المتاحة أو المستخدمة داخل الشركة أو في بيئتها المباشرة، والتي تؤثر على مدى قدرة الشركة على التكيف مع الضغوط البيئية وتحقيق النمو. يشمل السياق التكنولوجي في هذه الدراسة التحول الرقمي الحكومي (التراخيص الإلكترونية والفوترة الإلكترونية) كأدوات تكنولوجية بيئية تفرض على الشركات التكيف مع العمليات الرقمية، بالإضافة إلى القدرة الابتكارية الداخلية للشركة (كأحد أبعاد المتغير التابع) والتي تعكس قدرتها على تطوير منتجات أو خدمات مبتكرة. يُفترض أن توفر الحكومة للبنية الرقمية يُسهل من سهولة الإجراءات التنظيمية، خاصةً للشركات القادرة على استغلال هذه التقنيات، بينما قد تعاني الشركات الأقل تقدمًا تكنولوجيًا من صعوبة التكيف.

رابعاً: مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة (المتغيرات التابعة)

- الكفاءة الإجرائية: (Y1)
- الاستدامة المالية: (Y2)
- المرونة التشغيلية: (Y3)
- القدرة التنافسية/الابتكار: (Y4)
- إمكانات النمو: (Y5)

1.10.3.2 تحليل العلاقات المتوقعة داخل إطار TOE

يُبنى هذا النموذج النظري (الشكل 8) على فرضية التأثير المباشر بين السياسات الحكومية (السياق البيئي) ومؤشرات الأداء والنمو (المتغير التابع)، مع أخذ التفاعلات بين السياقات المختلفة في الحسبان. بالتأكيد، إليك شرح مفصل للعلاقات المفترضة والفرضيات (H1-H5) بناءً على النموذج المفاهيمي الذي يعتمد على إطار TOE، مع التركيز على كيفية تأثير كل سياسة حكومية (كمتغير مستقل ضمن السياق البيئي) على مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة (كمتغير تابع)، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المعدلة المحتملة للسياقين التنظيمي والتكنولوجي:



الشكل 8 - الإطار النظري للدراسة - الباحث

H1 تأثير السياسة الضريبية (VAT 15%) والفوترة الإلكترونية (-)

- الفرضية: يُتوقع أن تؤدي زيادة العبء الضريبي (VAT 15%) ومتطلبات الامتثال الرقمي (الفوترة الإلكترونية) إلى تأثير سلبي على مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة.
 - على الاستدامة المالية: (Y2) زيادة الضريبة وتكاليف تطبيق الفوترة الإلكترونية تزيد الأعباء المالية المباشرة وغير المباشرة (تكاليف الأنظمة، الاستشارات، الوقت الإداري)، مما يضغط على السيولة النقدية ويقلل من القدرة على تحمل الصدمات المالية.
 - على إمكانات النمو: (Y5) الضغط على السيولة وهوامش الربح قد يحد من قدرة الشركة على إعادة الاستثمار في التوسع السوقي أو تطوير المنتجات، مما يبطئ النمو المتوقع.
 - على القدرة التنافسية/الابتكار: (Y4) تحويل الموارد نحو الامتثال الضريبي قد يقلل من الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير والابتكار، مما يضعف القدرة التنافسية على المدى الطويل.
 - على الكفاءة الإجرائية: (Y1) متطلبات الفوترة الإلكترونية والامتثال الضريبي تضيف تعقيدات إجرائية قد تبطئ من دورة الأعمال وتقلل من سهولة الإجراءات الداخلية والخارجية.
- التعديل المحتمل) من السياق التنظيمي: (O) قد يكون هذا التأثير السلبي أقل حدة على الشركات الأكبر حجمًا أو ذات الموارد المالية والإدارية الأقوى. (O1, O4, O5)

H2 تأثير الإطار القانوني (نظام الشركات الجديد) (+)

- الفرضية: يُتوقع أن يساهم تحديث الإطار القانوني للشركات (نظام الشركات الجديد) في تأثير إيجابي على مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة.
 - على الكفاءة الإجرائية: (Y1) تبسيط إجراءات التأسيس والسماح بالإجراءات الإلكترونية يقلل الوقت والجهد اللازمين لبدء وإدارة الشركة.
 - على إمكانات النمو: (Y5) توفير هياكل قانونية مرنة (مثل شركة المساهمة المبسطة) وتسهيل عمليات إعادة الهيكلة والاندماج يفتح آفاقًا للتوسع وجذب الاستثمارات.
 - على الاستدامة المالية: (Y2) تقليل تكاليف التأسيس ومتطلبات رأس المال الأولية لبعض الأشكال القانونية قد يخفف الأعباء المالية الأولية.
- التعديل المحتمل) من السياق التنظيمي: (O) قد تستفيد الشركات ذات البنية الإدارية الأكثر تطورًا (O5) بشكل أكبر من مرونة الحوكمة التي يتيحها النظام الجديد.

H3 تأثير سياسات سوق العمل (التوطين) (-/+)

- الفرضية: يُتوقع أن يكون لسياسات التوطين تأثير مركب على مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة.
 - على المرونة التشغيلية: (Y3) قد تحد متطلبات التوطين سلبًا من قدرة الشركات، خاصة التقنية، على استقطاب الكفاءات المتخصصة والنادرة بسرعة، مما يقلل من مرونة التوظيف. (تأثير سلبي محتمل).
 - على القدرة التنافسية/الابتكار: (Y4) صعوبة الوصول إلى المواهب المتخصصة قد تعيق سلبًا قدرة الشركة على الابتكار والمنافسة في المجالات التي تتطلب خبرات عالية.
 - على إمكانات النمو: (Y5) القيود على التوظيف وزيادة تكاليف العمالة المحتملة قد تبطئ سلبًا من وتيرة التوسع.
 - على الاستدامة المالية: (Y2) قد تؤدي الحاجة إلى دفع رواتب أعلى للكفاءات الوطنية المطلوبة أو الاستثمار في التدريب إلى زيادة الأعباء المالية (تأثير إيجابي على التكاليف، أي يزيد الأعباء).
- التعديل المحتمل) من السياق التنظيمي: (O) قد يكون التأثير السلبي أكثر وضوحًا على الشركات العاملة في قطاعات تقنية متقدمة (O3) أو الشركات الأصغر حجمًا ذات الموارد المحدودة للتدريب. (O1, O4)

H4 تأثير آليات الدعم (الحوافز الحكومية) (+)

- الفرضية: يُتوقع أن تساهم آليات الدعم الحكومي (الحوافز المالية وغير المالية) في تأثير إيجابي على مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة.
 - على الاستدامة المالية: (Y2) التمويل المباشر) المنح، القروض الميسرة، استثمارات (SVC) والإعفاءات الضريبية تخفف إيجابًا الأعباء المالية وتدعم السيولة.
 - على المرونة التشغيلية: (Y3) برامج التدريب والتوجيه ودعم التوظيف قد تسهل إيجابًا الوصول إلى الكفاءات وتطويرها.
 - على القدرة التنافسية/الابتكار: (Y4) دعم البحث والتطوير والابتكار يحفز إيجابًا تطوير منتجات وخدمات جديدة.
 - على إمكانات النمو: (Y5) توفير التمويل والدعم غير المالي (حاضنات، مسرعات، تشبيك) يدعم إيجابًا خطط التوسع ودخول الأسواق.
- التعديل المحتمل) من السياق التنظيمي: (O) قد تستفيد الشركات العاملة في القطاعات الاستراتيجية المدعومة (O3) أو الشركات ذات القدرات الإدارية الأعلى (O5) بشكل أكبر من هذه الحوافز.

H5 تأثير البنية التحتية التنظيمية (الرقمنة) (+/-)

- الفرضية: يُتوقع أن يؤدي تطوير البنية التحتية التنظيمية الرقمية (التراخيص الإلكترونية والتحول الرقمي الحكومي) إلى تأثير إيجابي على الكفاءة الإجرائية وإمكانات النمو، مع احتمال وجود تأثير سلبي مبدئي على الاستدامة المالية نتيجة تكاليف التبني.
 - على الكفاءة الإجرائية: (Y1) رقمنة الخدمات الحكومية وتسهيل التراخيص إلكترونياً تزيد إيجاباً من سرعة وسهولة إنجاز المعاملات.
 - على إمكانات النمو: (Y5) تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لبدء الأعمال والامتثال يدعم إيجاباً سرعة دخول السوق والتوسع.
 - على الاستدامة المالية: (Y2) قد تتطلب الأنظمة الرقمية الإلزامية (مثل الفوترة الإلكترونية) استثمارات أولية في التكنولوجيا والتدريب، مما قد يؤثر سلباً على السيولة والأعباء المالية على المدى القصير، ولكن يُتوقع أن تؤدي إلى وفورات وكفاءة (تأثير إيجابي) على المدى الطويل.
- التعديل المحتمل) من السياق التكنولوجي: (T) الشركات الأكثر قدرة على تبني التقنيات (T3) ستستفيد بشكل أكبر وأسرع من التحول الرقمي الحكومي. (T1)

هذه الفرضيات، المستمدة من الإطار النظري TOE والدراسات السابقة، تشكل الأساس الذي سيتم اختبارها تجريبياً في هذه الدراسة لتقييم التأثير الفعلي للبيئة التنظيمية السعودية على الشركات الناشئة.

III. الفصل الثالث: منهجية البحث

1.11 تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تحديد الإطار المنهجي الذي اتبعته الدراسة لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها المتعلقة بأثر السياسات واللوائح الحكومية على نمو واستدامة الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية. يستعرض الفصل الأسس والإجراءات العلمية التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الجانب التطبيقي للدراسة، ويتضمن المحاور التالية: نوع الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها وعينتها، وأداة جمع البيانات، وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها، وأخيراً مجالات الدراسة.

1.12 أولاً: نوع الدراسة:

تُصنّف هذه الدراسة ضمن نمط الدراسات الوصفية التحليلية. يستهدف هذا النوع من الدراسات وصف الظاهرة المدروسة – وهي أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في السعودية – وصفاً دقيقاً، وتحليل واقعها والعوامل المؤثرة فيها. يُعدّ هذا النمط ملائماً لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يسعى إلى تشخيص الوضع الراهن لبيئة عمل الشركات الناشئة في ظل السياسات واللوائح القائمة، وتحديد التحديات والفرص المترتبة عليها، مما يوفر أساساً لفهم أعمق للظاهرة وتقديم توصيات مبنية على تحليل واقعي.

1.13 ثانياً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وهو أحد المناهج البحثية الوصفية الشائعة في دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية. يتيح هذا المنهج جمع بيانات منظمة من عينة ممثلة لمجتمع الدراسة (في هذه الحالة، رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة) حول اتجاهاتهم وآرائهم وخبراتهم المتعلقة بموضوع الدراسة. تم توظيف منهج المسح الاجتماعي بهدف التعرف على وجهات نظر رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية حول تأثير السياسات واللوائح الحكومية المطبقة، وتقييمهم لمدى فعاليتها في دعم نمو واستدامة شركاتهم، وذلك من خلال أداة الاستبانة المصممة لهذا الغرض.

1.14 ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

1. مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية الذين قاموا بتأسيس شركاتهم خلال السنوات الأخيرة، وتحديدًا تم التركيز على من أسسوا شركاتهم اعتباراً من عام 2015م فصاعداً، وذلك لضمان أن تكون خبراتهم مرتبطة بشكل وثيق بالتحولات والتطورات الحديثة في البيئة التنظيمية والتشريعية السعودية، بما في ذلك مبادرات رؤية المملكة 2030.
2. عينة الدراسة: نظراً لصعوبة حصر كافة أفراد مجتمع الدراسة والوصول إليهم، تم اللجوء إلى اختيار عينة غرضية (قصدية) غير عشوائية. تم اختيار هذا النوع من العينات لاستهداف أفراد يمتلكون الخصائص والخبرات المطلوبة تحديداً للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وهم رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة النشطون في السوق السعودي. بلغ حجم العينة النهائية التي استجابت للاستبانة وشاركت في الدراسة (59) مشاركاً من رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة.

1.15 رابعاً: أداة الدراسة وإجراءات بنائها:

1. أداة جمع البيانات: تم الاعتماد بشكل أساسي على الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. تُعرّف الاستبانة بأنها أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة المصممة لقياس متغيرات محددة وجمع معلومات حول آراء واتجاهات وخبرات أفراد العينة المستهدفة (القاسم، 2021). كما تم الاستعانة بمصادر البيانات الثانوية المتمثلة في الأدبيات العلمية، والدراسات السابقة، والتقارير الرسمية، والمقالات ذات الصلة، وذلك لإثراء الإطار النظري للدراسة وتوفير خلفية شاملة حول موضوع السياسات الحكومية والشركات الناشئة.

2. بناء أداة الدراسة (الاستبانة): تم تصميم الاستبانة بناءً على مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة والدراسات السابقة، وبما يتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها. تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاثة أقسام رئيسية:

- القسم الأول: مقدمة توضح أهداف الدراسة وأهميتها، وتؤكد على سرية البيانات واستخدامها للأغراض البحثية فقط، مع دعوة للمشاركة.
- القسم الثاني: خُصص لجمع البيانات الديموغرافية والأساسية عن المشاركين وشركاتهم، وشمل متغيرات مثل: (الجنس، الفئة العمرية، العمر التأسيسي للشركة، حجم الشركة من حيث عدد الموظفين، رأس مال الشركة، نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة، والهيكل القانوني للشركة).
- القسم الثالث: تضمن محاور الدراسة الرئيسية، حيث قُسم إلى أربعة محاور لقياس متغيرات الدراسة، وكل محور احتوى على (10) عبارات تقيس جوانب مختلفة، وهي كالتالي:

- المحور الأول: أثر رؤية المملكة 2030 على بيئة الأعمال للشركات الناشئة.
- المحور الثاني: التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة.
- المحور الثالث: أثر السياسات واللوائح الحكومية المحددة على عمليات الشركات الناشئة.
- المحور الرابع: مدى فعالية الحوافز الحكومية المقدمة لدعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال. وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) لقياس استجابات المشاركين على عبارات المحاور الأربعة.

1.16 خامساً: صدق وثبات أداة الدراسة:

لضمان جودة البيانات التي تم جمعها وموثوقيتها، تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) على النحو التالي:

1. **صدق الأداة (Validity):** يشير الصدق إلى مدى قدرة الأداة على قياس ما أُعدت لقياسه فعلاً. تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال:

○ **الصدق الظاهري (Face Validity):** عُرضت الاستبانة في صورتها الأولية على المشرف الأكاديمي على البحث، وهو من ذوي الخبرة في المجال، وذلك للحكم على مدى وضوح العبارات ومناسبتها للمحاور التي تندرج تحتها، وسلامة صياغتها اللغوية، ومدى تغطيتها لجوانب الموضوع. تم الأخذ بملاحظاته وتعديل الاستبانة وفقاً لذلك للوصول إلى صورتها النهائية.

○ **صدق الاتساق الداخلي (Internal Consistency Validity):** تم التحقق من مدى ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستبانة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) بعد جمع البيانات الأولية من عينة استطلاعية (إن أمكن) أو من العينة النهائية نفسها. يدل وجود معاملات ارتباط دالة إحصائياً على تمتع الأداة بدرجة جيدة من صدق الاتساق الداخلي.

2. **ثبات الأداة (Reliability):** يشير الثبات إلى مدى استقرار نتائج الأداة عند تكرار تطبيقها على نفس الأفراد أو عينة مماثلة تحت ظروف مشابهة. تم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لكل محور من محاور الدراسة وللإستبانة ككل. يعتبر معامل ألفا كرونباخ مؤشراً شائعاً ومقبولاً لقياس درجة الثبات الاتساق الداخلي للأداة، وتشير القيم المرتفعة (عادةً 0.70 فأكثر) إلى درجة ثبات مقبولة.

1.17 سادساً: مجالات الدراسة:

تحددت الدراسة بالمجالات التالية:

1. **المجال الموضوعي:** التعرف على أثر السياسات واللوائح الحكومية (بما في ذلك تلك المرتبطة برؤية 2030، التحديات التنظيمية والضريبية، السياسات المحددة، والحوافز الحكومية) على نمو واستدامة الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر رواد الأعمال.

2. **المجال المكاني:** تم تطبيق الدراسة في المملكة العربية السعودية، وشملت رواد أعمال وأصحاب شركات ناشئة يعملون في محافظات ومناطق مختلفة داخل المملكة.

3. المجال البشري: شملت الدراسة عينة من رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، بلغ عددها (59) مشاركاً، والذين أسسوا شركاتهم خلال الفترة من 2015م فما بعد، وتنوعت خصائصهم الديموغرافية والتجارية كما تم توضيحه في القسم الثاني من الاستبانة.

4. المجال الزمني: تم إجراء هذه الدراسة وجمع بياناتها خلال العام الدراسي 1445هـ / 1446هـ الموافق 2024م.

IV. الفصل الخامس: نتائج الدراسة

1.18 تمهيد:

يخصص هذا الفصل لعرض وتحليل وتفسير النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية التي استهدفت قياس تصورات رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية حول تأثير السياسات واللوائح الحكومية المستحدثة خلال الفترة (2020-2025) على نمو واستدامة شركاتهم. تم جمع البيانات باستخدام استبانة إلكترونية، وبلغ حجم العينة النهائية التي خضعت للتحليل (59) مستجيباً. سيعتمد التحليل في هذا الفصل بشكل أساسي على الإحصاءات الوصفية، وتحديداً التكرارات والنسب المئوية، المستمدة من استجابات العينة على محاور الاستبانة الأربعة، بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة وتقديم صورة واضحة لواقع تأثير هذه السياسات من وجهة نظر الفاعلين الرئيسيين في منظومة ريادة الأعمال. يبدأ الفصل بتوضيح موجز لمنهجية التحليل المتبعة، ثم يستعرض الخصائص الديموغرافية والتنظيمية للعينة، يليه تحليل تفصيلي لنتائج كل محور من محاور الدراسة، وينتهي بملخص شامل للنتائج ومناقشتها وتقديم التوصيات المناسبة.

1.19 البرامج والأساليب الإحصائية:

بعد عملية تفرغ بيانات الاستبانة، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات المفردة وجاءت هذه الأساليب على النحو التالي:

- معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient)، والذي تم استخدامه لقياس مدى صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة عند مستوى دلالة احصائية (0.05)، بالإضافة لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تحددها الفرضيات.
- معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) والذي استخدم لقياس مدى ثبات فقرات الاستبيان المستخدم كأداة للدراسة.
- الإحصاءات الوصفية: التي تمثلت في حساب النسبة المئوية، وحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لوصف متغيرات الدراسة). ملاحظة: سيتم استخدام التكرارات والنسب المئوية بشكل أساسي في تحليل المحاور للعينة الجديدة ن=59 نظراً لعدم توفر بيانات لحساب المتوسطات والانحرافات بدقة.

1.20 أداة الدراسة:

تتكون محاور أداة الدراسة (الاستبانة) من (40) عبارة، موزعة على أربعة محاور رئيسية، والجدول رقم (1) يوضح عدد عبارات الاستبانة، وكيفية توزيعها على المحاور.

المحور	عدد العبارات	المجموع
أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال	10	40
التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية	10	
أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية	10	
مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية	10	
الاستبانة	40 عبارة	

الجدول 1- محاور الاستبانة وعباراتها

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للحصول على استجابات مفردات عينة الدراسة، وفق درجات الموافقة التالية: (أوافق بشدة – أوافق – لا أوافق – لا أوافق بشدة)، ومن ثم التعبير عن هذا المقياس كمياً، بإعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجة، وفقاً للتالي: موافق بشدة (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3) درجات، غير موافق (2) درجة، غير موافق بشدة (1) درجة.

وتم تحديد طول فئات مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى ($5-1=4$)، تم قسمت القيمة على أكبر قيمة في المقياس ($5+4=0.80$)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي قيمة (1)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة ومن ثم استخدام طول المدى في الحصول على حكم موضوعي على متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة، بعد معالجتها إحصائياً، وهذا ما يتضح من الجدول (2) الذي يظهر أطوال الفئات حسب مقياس ليكرت الخماسي.

م	الفئة	حدود الفئة	
		من	إلى
1.	موافق بشدة	4.21	5.00
2.	موافق	3.41	4.20
3.	محايد	2.61	3.40
4.	غير موافق	1.81	2.60
5.	غير موافق بشدة	1.00	1.80

الجدول 2- تقسيم فئات مقياس ليكرت الخماسي (حدود متوسطات الاستجابات)

1.21 صدق الاتساق الداخلي للأداة:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور.

1. صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول

أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال		
رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	0.881	0.002
2	0.443	0.003
3	0.715	0.060
4	0.848	0.000
5	0.463	0.002
6	0.625	0.000
7	0.595	0.000
8	0.602	0.000
9	0.719	0.000
10	0.836	0.000

الجدول 3- معامل ارتباط بيرسون لفقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

** دال عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الأول "أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال" مع محورها موجبة، ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل؛ مما يظهر صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول، ومناسبتها لما أعدت له.

2. صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني

التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	0.439	0.000
2	0.385	0.010
3	0.632	0.000
4	0.504	0.000
5	0.574	0.000
6	0.194	0.207
7	0.486	0.001
8	0.453	0.002
9	0.499	0.001
10	0.919	0.000

الجدول- 4 معامل ارتباط بيرسون لفقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

**** دال عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل**

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الثاني "التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية" مع محورها موجبة، ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل؛ مما يظهر صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، ومناسبتها لما أعدت له.

3. صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث

أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	0.783	0.000
2	0.167	0.279
3	0.276	0.070
4	0.402	0.007
5	0.231	0.131
6	0.561	0.000
7	0.308	0.042
8	0.478	0.001
9	0.333	0.027
10	0.854	0.000

الجدول 5- معامل ارتباط بيرسون لفقرات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور

**** دال عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل**

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الثالث "أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية" مع محورها موجبة، ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل؛ مما يظهر صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث، ومناسبتها لما أعدت له.

4. صدق الاتساق الداخلي للمحور الرابع

مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	0.938	0.000
2	0.903	0.000
3	0.544	0.000
4	0.904	0.000
5	0.908	0.000
6	0.762	0.000
7	0.811	0.000
8	0.496	0.000
9	0.867	0.000
10	0.920	0.000

الجدول - 6 معامل ارتباط بيرسون لفقرات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور

**** دال عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل**

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الرابع "مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية" مع محورها موجبة، ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل؛ مما يظهر صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الرابع، ومناسبتها لما أعدت له.

1.22 ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، ويتضح من الجدول (7-5) الذي يظهر قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

المحور	عدد العبارات	ثبات المحور
المحور الأول	10	0.925
المحور الثاني	10	0.847
المحور الثالث	10	0.778
المحور الرابع	10	0.959
الثبات العام	40	0.931

الجدول 7- معامل ارتباط ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

**** دال عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل**

يتضح من الجدول (7) أن معامل الثبات العام عالي جداً حيث بلغ (0.931)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

1.23 إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد التأكد من صدق الاستبانة وثباتها، وصلاحيها للتطبيق، قام الباحث بتطبيقها ميدانياً باتباع الخطوات التالية:

1. توزيع الاستبانة إلكترونياً.
2. جمع الاستبانات، وقد بلغ عددها (59) استبانة.
3. تفرغ وتحليل بيانات الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (Spss).

1.24 خصائص مفردات عينة الدراسة :

تم تحديد عدد المتغيرات الرئيسية لوصف مفردات عينة الدراسة، وتشمل: (الجنس، الفئة العمرية، العمر التأسيسي للشركة، حجم الشركة، رأس مال الشركة، نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة، الهيكل القانوني للشركة)، والتي لها مؤشرات دلالية على نتائج الدراسة، بالإضافة إلى أنها تسهم في إرساء الركائز التي بنيت عليها التحليلات المختلفة ذات الصلة بالدراسة، وفيما يلي تفصيل للتعرف على خصائص عينة الدراسة، وما يرافقها من حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة.

أ- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	52	88.1%
أنثى	7	11.9%
المجموع	59	100.0%

الجدول 8 - توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

يتضح من الجدول رقم (5-8) أن أغلبية مفردات عينة الدراسة الجديدة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم (52) ونسبة 88.1%، بينما بلغ عدد الإناث (7) ونسبة 11.9%.

ب- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الفئة العمرية:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
25-35 سنة	11	18.6%
36-46 سنة	19	32.2%
47-57 سنة	22	37.3%
58 سنة فأكثر	7	11.9%
المجموع	59	100.0%

الجدول 9 - توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الفئة العمرية

يتضح من الجدول رقم (9) أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً في العينة هي فئة (47-57 سنة) بنسبة 37.3% (22 مشاركاً)، تليها فئة (36-46 سنة) بنسبة 32.2% (19 مشاركاً). وتشكل هاتان الفئتان معاً غالبية العينة (69.5%). بينما شكلت فئة (25-35 سنة) نسبة 18.6% (11 مشاركاً) وفئة (58 سنة فأكثر) نسبة 11.9% (7 مشاركين).

ت- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر التأسيسي للشركة:

العمر التأسيسي للشركة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 1 سنة	7	11.9%
من 1 - 3 سنوات	13	22.0%
من 4 - 5 سنوات	4	6.8%
أكثر من 5 سنوات	35	59.3%
المجموع	59	100.0%

الجدول - 10 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر التأسيسي للشركة

يُظهر الجدول (10) أن غالبية الشركات التي يمثلها أفراد العينة هي شركات قائمة منذ فترة، حيث أن 59.3% منها (35 شركة) عمرها التأسيسي "أكثر من 5 سنوات". تليها الشركات التي يتراوح عمرها بين "1 - 3 سنوات" بنسبة 22.0% (13 شركة). بينما الشركات حديثة التأسيس ("أقل من 1 سنة") شكلت 11.9% (7 شركات)، والشركات في فئة "4 - 5 سنوات" كانت الأقل تمثيلاً بنسبة 6.8% (4 شركات).

ث- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير حجم الشركة:

حجم الشركة (عدد الموظفين)	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 موظفين	19	32.2%
من 5 إلى 9 موظفين	10	16.9%
من 10 إلى 50 موظفاً	14	23.7%
أكثر من 50 موظفاً	16	27.1%
المجموع	59	100.0%

الجدول - 11 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير حجم الشركة

يُبين الجدول (11) تنوعاً في أحجام الشركات ضمن العينة. الفئة الأكبر هي "أقل من 5 موظفين" بنسبة 32.2% (19 شركة)، تليها مباشرة فئة "أكثر من 50 موظفاً" بنسبة 27.1% (16 شركة). وشكلت الشركات التي يتراوح عدد موظفيها بين "10 إلى 50 موظفاً" نسبة 23.7% (14 شركة)، بينما كانت فئة "5 إلى 9 موظفين" الأقل بنسبة 16.9% (10 شركات).

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير رأس مال الشركة:

رأس مال الشركة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 500,000 ريال سعودي	31	52.5%
من 500,000 إلى 1 مليون ريال	9	15.3%
من 1 مليون إلى 5 مليون ريال	13	22.0%
أكثر من 5 مليون ريال سعودي	6	10.2%
المجموع	59	100.0%

الجدول 12- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير رأس مال الشركة

يشير الجدول (12) إلى أن أكثر من نصف العينة (52.5% أو 31 شركة) يقل رأس مال شركاتهم عن 500,000 ريال سعودي. وتأتي فئة الشركات التي يتراوح رأس مالها بين "1 مليون إلى 5 مليون ريال" ثانياً بنسبة 22.0% (13 شركة). بينما شكلت فئة "500,000 إلى 1 مليون ريال" نسبة 15.3% (9 شركات) وفئة "أكثر من 5 مليون ريال" نسبة 10.2% (6 شركات).

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة:

نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة	التكرار	النسبة المئوية
التكنولوجيا	17	28.8%
التجارة الإلكترونية	15	25.4%
الخدمات المالية	9	15.3%
الطاقة المتجددة	7	11.9%
التعليم والتدريب	6	10.2%
الرعاية الصحية	5	8.5%
المجموع	59	100.0%

الجدول 13 - توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة

يوضح الجدول (13) أن قطاعي "التكنولوجيا" و "التجارة الإلكترونية" هما الأكثر شيوعاً بين شركات العينة، بنسب 28.8% (17 شركة) و 25.4% (15 شركة) على التوالي، مشكلين معاً أكثر من نصف العينة. يليهما قطاع "الخدمات المالية" بنسبة 15.3% (9 شركات)، ثم "الطاقة المتجددة" بنسبة 11.9% (7 شركات)، و "التعليم والتدريب" بنسبة 10.2% (6 شركات)، وأخيراً "الرعاية الصحية" بنسبة 8.5% (5 شركات).

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الهيكل القانوني للشركة:

النسبة المئوية	التكرار	الهيكل القانوني للشركة
47.5%	28	مؤسسة فردية
39.0%	23	شركة ذات مسؤولية محدودة
8.5%	5	شركة مساهمة
5.1%	3	شراكة
100.0%	59	المجموع

الجدول 14 - توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الهيكل القانوني للشركة

يُظهر الجدول (14) أن الهيكلين القانونيين الأكثر انتشاراً في العينة هما "مؤسسة فردية" بنسبة 47.5% (28 شركة) و "شركة ذات مسؤولية محدودة" بنسبة 39.0% (23 شركة)، ويمثلان معاً 86.5% من العينة. وتأتي "شركة مساهمة" بنسبة 8.5% (5 شركات) و "شراكة" بنسبة 5.1% (3 شركات).

عرض وتفسير نتائج الدراسة:

أ- إجابة السؤال الأول: ما أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال؟

للتعرف على أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات الأدوات الرئيسية الأكثر استخداماً في أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال. الجدول رقم (5-15) يوضح النتائج لهذا المحور.

1. الجدول رقم (15): استجابات مفردات عينة الدراسة على أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال

العبارة	التكرار	درجة موافقة					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	ك	20	15	7	0	2	1.01	4.15	10
	%	45.5	34.1	15.9	0	4.5			
2	ك	31	10	3	0	0	0.61	4.63	1
	%	70.5	22.7	6.8	0	0			
3	ك	26	16	1	1	0	0.66	4.52	2
	%	59.1	36.4	2.3	2.3	0			
4	ك	22	16	4	2	0	0.83	4.31	3
	%	50	36.4	9.1	4.5	0			
5	ك	21	13	7	3	0	0.95	4.18	8
	%	47.7	29.5	15.9	6.8	0			
6	ك	20	17	5	1	1	0.91	4.22	6.5
	%	45.5	38.6	11.4	2.3	2.3			
7	ك	21	14	7	2	0	0.88	4.22	6.5
	%	47.7	31.8	15.9	4.5	0			
8	ك	22	13	6	1	2	1.06	4.18	9
	%	50	29.5	13.6	2.3	4.5			
9	ك	23	12	6	3	0	0.94	4.25	5
	%	52.3	27.3	13.6	6.8	0			
10	ك	22	14	6	2	0	0.87	4.27	4
	%	50	31.8	13.6	4.5	0			
المتوسط العام							0.809	4.21	موافق بشدة

الجدول 15 - استجابات مفردات عينة الدراسة على أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (15) أن أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال يتمثل في العبارات رقم (2،3،4،9،6،7،5،8،1) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة مفردات عينة الدراسة عليها، كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (2) وهي: "وضع القوانين والأنظمة لتسهيل عملية منح التراخيص لأصحاب الأعمال" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.63 من 5.00).

2. جاءت العبارة رقم (3) وهي: "العمل على تعديل الأنظمة ذات العلاقة بتسهيل بيئة الأعمال ورفع كفاءة إنفاذ العقود" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة لها بمتوسط حسابي بلغ (4.52 من 5.00).

3. جاءت العبارة رقم (4) وهي: "العمل على تهيئة بيئة مشجعة للاستثمار على المدى الطويلة من خلال صناديق الدعم والمبادرات" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.31 من 5.00).

4. جاءت العبارة رقم (1) وهي: "المساهمة في زيادة فرص التمويل والاستثمار للشركات الناشئة" بالمرتبة الأخيرة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.15 من 5.00).

وبشكل عام جاءت موافقة مفردات عينة الدراسة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (4.21 من 5.00) على أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال.

ب- إجابة السؤال الثاني: التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية؟

للتعرف على مدى التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية. الجدول رقم (5-16) يوضح النتائج لهذا المحور.

2. الجدول رقم (16): استجابات مفردات عينة الدراسة على التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية

العبارة	التكرار	درجة موافقة							المتوسط لحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة
		أو أفق بشدة	أو أفق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	ك	21	8	9	4	2	3.9	1.22	موافق	6		
	%	47.7	18.2	20.5	9.1	4.5						
2	ك	23	8	7	5	1	4.06	1.17	موافق	1.5		
	%	52.3	18.2	15.9	11.4	2.3						
3	ك	20	8	6	6	4	3.77	1.39	موافق	9		
	%	45.5	18.2	13.6	13.6	9.1						
4	ك	20	10	12	1	1	4.06	1.02	موافق	1.5		
	%	45.5	22.7	27.3	2.3	2.3						
5	ك	16	14	13	0	1	4.00	0.94	موافق	4		
	%	36.4	31.8	29.5	0	2.3						
6	ك	13	5	9	7	10	3.09	1.55	محايد	10		
	%	29.5	11.4	20.5	15.9	22.7						
7	ك	18	11	11	3	1	3.95	1.07	موافق	5		
	%	40.9	25	25	6.8	2.3						
8	ك	17	15	9	3	0	4.04	0.94	موافق	3		
	%	38.6	34.1	20.5	6.8	0						
9	ك	15	12	12	4	1	3.81	1.08	موافق	7.5		
	%	34.1	27.3	27.3	9.1	2.3						
10	ك	16	10	13	4	1	3.81	1.12	موافق	7.5		
	%	36.4	22.7	29.5	9.1	2.3						
المتوسط العام												
موافق		1.07	3.88									

الجدول - 16 استجابات مفردات عينة الدراسة على التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (5-16) أن أبرز التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية

تتمثل في العبارات رقم (7، 5، 3، 2، 4، 10، 9، 8، 6، 1) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة مفردات عينة الدراسة عليها، كالتالي:

3. جاءت العبارة رقم (2، 4) وهي: "قلة الإعفاءات والخصومات الضريبية الخاصة بالشركات الناشئة مما يحد من قدرتها على النمو والاستثمار"، افتقار البيئة التنظيمية إلى حوافز تشجيعية ذات الصلة بالشركات الناشئة مثل الإعفاءات الجمركية" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.6 من 5.00).

4. جاءت العبارة رقم (5) وهي: "نقص المبادرات الحكومية الهادفة لتقديم الاستشارات الضريبية والتنظيمية الداعمة للشركات الناشئة" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.00 من 5.00).

5. جاءت العبارة رقم (7) وهي: "ضعف قدرة الشركات الناشئة على الوفاء بالمتطلبات النظامية الخاصة بنظام مكافحة التستر التجاري مثل الإفصاح المالي الكامل" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.95 من 5.00).

6. جاءت العبارة رقم (6) وهي: "تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% على الشركات الناشئة خاصة في المراحل التأسيسية" بالمرتبة الأخيرة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.09 من 5.00). وبشكل عام جاءت موافقة مفردات عينة الدراسة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.88 من 5.00) على أبرز التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

إجابة السؤال الثالث: ما أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية؟
للتعرف على أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات مفردات عينة الدراسة على أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية. الجدول رقم (5-17) يوضح النتائج لهذا المحور.

7. الجدول رقم (17): استجابات مفردات عينة الدراسة على أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات

الناشئة في المملكة العربية السعودية

الرتبة	الفئة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة موافقة					التكرار	العبارة
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أو افق	أو افق بشدة	النسبة	
1	موافق بشدة	0.66	4.5	0	1	1	16	26	ك	1
				0	2.3	2.3	36.4	59.1	%	
7	موافق	1.04	3.9	1	3	10	14	16	ك	2
				2.3	6.8	22.7	31.8	36.4	%	
8.5	موافق	1.14	3.8	2	3	10	12	17	ك	3
				4.5	6.8	22.7	27.3	38.6	%	
6	موافق	0.96	4	0	4	8	16	16	ك	4
				0	9.1	18.2	36.4	36.4	%	
8.5	موافق	0.94	3.8	1	2	14	17	10	ك	5
				2.3	4.5	31.8	38.6	22.7	%	
2	موافق	0.95	4.3	0	3	6	9	26	ك	6
				0	6.8	13.6	20.5	59.1	%	
10	موافق	1.12	3.7	1	5	14	9	15	ك	7
				2.3	11.4	31.8	20.5	34.1	%	
3.5	موافق بشدة	1.03	4.2	1	3	4	13	23	ك	8
				2.3	6.8	9.1	29.5	52.3	%	
3.5	موافق بشدة	0.87	4.2	0	2	7	15	20	ك	9
				0	4.5	15.9	34.1	45.5	%	
5	موافق	0.79	4.1	0	1	8	19	16	ك	10
				0	2.3	18.2	43.2	36.4	%	
موافق بشدة		5.99	4.3	المتوسط العام						

الجدول 17 - استجابات مفردات عينة الدراسة على أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (17) أن أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية يتمثل في العبارات رقم (1،6،8،9،10،4،3،5،7) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة مفردات عينة الدراسة عليها، كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (1) وهي: "فرض نظام السجل التجاري الإلكتروني ساهم في سهولة التسجيل الشركات الناشئة إلكترونياً" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.5 من 5.00).
2. جاءت العبارة رقم (6) وهي: "تطبيق القيمة المضافة بنسبة 15% شكل عبئاً مالياً على الشركات الناشئة في المراحل التأسيسية الأولى" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.3 من 5.00).
3. جاءت العبارة رقم (8،9) وهي: "أثر الامتثال لنظام العمل الحالي باشتراط الالتزام بنسبة معينة من التوطين على توظيف الكفاءات الماهرة في الشركات الناشئة"، "فرض التراخيص الخاصة على بعض الأنشطة ساعد في الحد من مرونة الشركات الناشئة في التوسع والتنوع والابتكار" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.2 من 5.00).
4. جاءت العبارة رقم (7) وهي: "فرض لائحة حماية البيانات الشخصية شكل عبئاً على الشركات الناشئة التقنية في معالجة البيانات" بالمرتبة الأخيرة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.7 من 5.00). وبشكل عام جاءت موافقة مفردات عينة الدراسة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.3 من 5.00) على أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

ت- إجابة السؤال الرابع: ما مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية؟

للتعرف على مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية. الجدول رقم (5-18) يوضح النتائج لهذا المحور.

8. الجدول رقم (18): استجابات مفردات عينة الدراسة على مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة

ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية

العبارة	التكرار	درجة موافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة
		النسبة	أو افق بشدة	أو افق	محايد	غير موافق بشدة				
1	ك	22	10	8	3	1	4.11	1.08	موافق	8
	%	50	22.7	18.2	6.8	2.3				
2	ك	22	12	7	1	2	4.15	1.07	موافق	3
	%	50	27.3	15.9	2.3	4.5				
3	ك	21	14	5	4	0	4.18	0.97	موافق	1.5
	%	47.7	31.8	11.4	9.1	0				
4	ك	23	12	7	1	1	4.2	0.96	موافق بشدة	5.5
	%	52.3	27.3	15.9	2.3	2.3				
5	ك	22	10	10	2	0	4.18	0.94	موافق	1.5
	%	50	22.7	22.7	4.5	0				
6	ك	19	13	8	3	1	4.04	1.05	موافق	9
	%	43.2	29.5	18.2	6.8	2.3				
7	ك	21	13	8	2	0	4.20	0.90	موافق بشدة	5.5
	%	47.7	29.5	18.2	4.5	0				
8	ك	18	11	10	4	1	3.93	1.10	موافق	10
	%	40.9	25	22.7	9.1	2.3				
9	ك	23	9	7	5	0	4.13	1.06	موافق	4.5
	%	52.3	20.5	15.9	11.4	0				
10	ك	20	13	8	3	0	4.13	0.95	موافق	4.5
	%	45.5	29.5	18.2	6.8	0				
المتوسط العام										
موافق		0.94	4.12							

الجدول 18 - استجابات مفردات عينة الدراسة على مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (5-18) أن مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية تتمثل في العبارات رقم (3،5،2،10،4،7،6،8) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة مفردات عينة الدراسة عليها، كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (3،5) وهي: "المساهمة في تسهيل إجراءات التأسيس والدخول السريع إلى السوق من خلال المنصات الإلكترونية التي توفر خدمات الترخيص الإلكتروني"، "توفير بيئة أعمال مرنة للاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية للشركات الناشئة والعمل على تحفيز رأس المال الجريء" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.18 من 5.00).

2. جاءت العبارة رقم (2) وهي: "المساهمة في تسهيل حصول الشركات الناشئة على التمويل من خلال برامج داعمة للكفالات" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.15 من 5.00).

3. جاءت العبارة رقم (9،10) وهي: "دعم الشركات الناشئة في التوسيع الوظيفي وتوظيف الكفاءات الوطنية من خلال تغطية جزء من رواتب الموظفين السعوديين"، "ودعم دخول الشركات الناشئة إلى الأسواق الدولية من خلال البرامج التي تغطي كل من تكاليف الشحن وإجراءات التنسيق" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.13 من 5.00).

4. جاءت العبارة رقم (8) وهي: "العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المشاريع الناشئة من خلال توفير إمكانية الترخيص الأجنبي في المملكة العربية السعودية" بالمرتبة الأخيرة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.9 من 5.00).

وبشكل عام جاءت موافقة مفردات عينة الدراسة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (4.12 من 5.00) على مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية.

٧. الفصل الخامس: ملخص الدراسة والتوصيات

1.25 ملخص الدراسة والتوصيات

يستعرض هذا الفصل الختامي النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية التي هدفت إلى تقييم تأثير السياسات واللوائح الحكومية المستحدثة خلال الفترة (2020-2025) على مؤشرات النمو والاستدامة للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر عينة من رواد الأعمال وأصحاب هذه الشركات. يناقش الفصل المساهمات النظرية والعملية للدراسة، ويقدم مجموعة من التوصيات الموجهة لصانعي السياسات ورواد الأعمال، بالإضافة إلى اقتراح مسارات للبحوث المستقبلية في هذا المجال الحيوي.

1.26 ملخص موجز لأهم النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تعكس الطبيعة المركبة لتأثير البيئة التنظيمية والسياسات الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة خلال الفترة قيد الدراسة:

1. الأثر الإيجابي المتصور لرؤية 2030 والمبادرات التمكينية: أظهرت النتائج تصوراً إيجابياً سائداً لدى عينة الدراسة حول الأثر العام لرؤية المملكة 2030 على بيئة الأعمال. تم تقدير الجهود المبذولة في وضع وتعديل القوانين والأنظمة لتسهيل منح التراخيص، وتحسين إنفاذ العقود، وتهيئة بيئة مشجعة للاستثمار بشكل كبير. كما تم تقييم مبادرات التحول الرقمي والتراخيص الإلكترونية بشكل إيجابي للغاية لدورها في تسهيل إجراءات التسجيل وبدء الأعمال.
2. فعالية الحوافز الحكومية: أكدت النتائج على الدور الإيجابي والفعال المتصور للحوافز الحكومية (المالية وغير المالية) في دعم الشركات الناشئة. شمل ذلك المساهمة في تسهيل إجراءات التأسيس والدخول السريع للسوق، وتوفير بيئة أعمال مرنة للاستثمار (من خلال الإعفاءات الضريبية وتحفيز رأس المال الجريء)، وتسهيل الحصول على التمويل، ودعم التوسع الوظيفي وتوظيف الكفاءات الوطنية.
3. التحديات التنظيمية والضريبية المستمرة: على الرغم من الجوانب الإيجابية، كشفت النتائج عن استمرار وجود تحديات تنظيمية وضريبية كبيرة تواجه الشركات الناشئة. تمثلت أبرز هذه التحديات المتصورة في:
 - قلة الإعفاءات والخصومات الضريبية الموجهة للشركات الناشئة.
 - افتقار البيئة التنظيمية إلى حوافز تشجيعية كافية (مثل الإعفاءات الجمركية).
 - نقص المبادرات الحكومية الهادفة لتقديم الاستشارات الضريبية والتنظيمية المتخصصة.
 - ضعف قدرة بعض الشركات الناشئة على الوفاء بالمتطلبات النظامية المعقدة (مثل نظام مكافحة التستر).
 - العبء المالي والإداري الناتج عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15%، خاصة في المراحل التأسيسية.
4. تأثيرات محددة للسياسات واللوائح: أكدت النتائج على التأثير الملموس لسياسات محددة، مثل مساهمة نظام السجل التجاري الإلكتروني في سهولة التسجيل، والأثر السلبي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأعباء المالية، والتأثير المحتمل لمتطلبات التوطين ونظام العمل على استقطاب الكفاءات، بالإضافة إلى الأثر السلبي لفرض لائحة حماية البيانات الشخصية على الشركات التقنية.

بالمجمل، تشير النتائج إلى وجود بيئة تنظيمية متطورة، ولكنها لا تزال تحمل في طياتها تحديات كبيرة للشركات الناشئة. فبينما تساهم الرؤية الاستراتيجية والحوافز والرقمنة في دفع عجلة النمو، فإن الأعباء الضريبية وتعقيدات الامتثال وبعض متطلبات سوق العمل لا تزال تشكل عقبات تحتاج إلى معالجة.

1.27 مساهمات الدراسة

تقدم هذه الدراسة مساهمات نظرية وعملية هامة:

• المساهمات النظرية:

- تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بتأثير البيئة التنظيمية على الشركات الناشئة، خاصة في سياق اقتصادات ناشئة تمر بتحويلات هيكلية كبرى مثل المملكة العربية السعودية.
- تقدم الدراسة رؤى تجريبية حول تصورات رواد الأعمال أنفسهم تجاه حزمة من السياسات المحددة والمطبقة خلال فترة زمنية حرجة (2020-2025)، مما يضيف بُعدًا ميدانيًا للأطر النظرية القائمة) مثل TOE والنظرية المؤسسية).
- تسلط الضوء على التفاعل المعقد والتأثيرات المتداخلة للسياسات المختلفة (الضريبية، القانونية، سوق العمل، الحوافز، الرقمنة) بدلاً من دراسة كل سياسة بمعزل عن الأخرى.

• المساهمات العملية:

- لصانعي السياسات: توفر الدراسة مؤشرات مباشرة حول السياسات التي يُنظر إليها على أنها فعالة وتلك التي تمثل تحديًا للشركات الناشئة. يمكن استخدام هذه النتائج لمراجعة وتكييف اللوائح (خاصة المتعلقة بالضرائب والامتثال) وتصميم حوافز أكثر استهدافاً وفعالية، وتقديم دعم استشاري متخصص.
- لرواد الأعمال والشركات الناشئة: تؤكد الدراسة على أهمية الاستفادة من المبادرات الرقمية والحوافز المتاحة، وفي نفس الوقت تسلط الضوء على ضرورة الاستعداد لتحديات الامتثال الضريبي والتنظيمي وإدارة السيولة بفعالية.
- للجهات الداعمة (حاضنات، مسرعات، صناديق استثمار): تشير النتائج إلى المجالات التي تحتاج فيها الشركات الناشئة إلى دعم إضافي، مثل الاستشارات القانونية والضريبية، والمساعدة في استقطاب المواهب، وتسهيل الوصول إلى التمويل الذي يتجاوز الحوافز الحكومية المباشرة.

1.28 توصيات البحوث المستقبلية

بناءً على نتائج هذه الدراسة وحدودها المنهجية، يمكن اقتراح المسارات البحثية التالية:

1. توسيع نطاق العينة وتصميمها: إجراء دراسات مستقبلية باستخدام عينات أكبر حجمًا وتعتمد على أساليب أخذ العينات الاحتمالية لزيادة موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم على مستوى المملكة.

2. الدراسات الطولية: تصميم دراسات طولية تتبع تطور الشركات الناشئة وتصوراتها تجاه السياسات على مدى فترة زمنية أطول، لتقييم الأثر الديناميكي للسياسات وتكيف الشركات معها.
3. الدراسات النوعية المتعمقة: إجراء دراسات نوعية (مقابلات متعمقة، دراسات حالة) لفهم أعمق لكيفية تأثير السياسات المحددة على القرارات الاستراتيجية والتشغيلية للشركات الناشئة، واستكشاف آليات التكيف التي تتبعها.
4. التحليل القطاعي والمناطقى: إجراء تحليلات مقارنة لتأثير السياسات على الشركات الناشئة في قطاعات مختلفة (مثل التقنية مقابل الصناعة التقليدية) أو مناطق جغرافية مختلفة (المراكز الحضرية مقابل المناطق الطرفية).
5. قياس الأثر الفعلي: تصميم دراسات تقيس الأثر الفعلي للسياسات على مؤشرات أداء كمية (مثل نمو الإيرادات، الربحية، عدد الموظفين، براءات الاختراع) بدلاً من الاعتماد فقط على التصورات.
6. تقييم مبادرات محددة: إجراء تقييم تفصيلي لفعالية برامج حوافز محددة أو جوانب معينة من نظام الشركات الجديد أو متطلبات التوطين.

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير البيئة التنظيمية والسياسات الحكومية المستحدثة بين عامي 2020 و2025 على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية. كشفت النتائج عن وجود تصور إيجابي للتوجهات الاستراتيجية العامة (رؤية 2030) والمبادرات التمكينية (الحوافز، الرقمنة)، ولكنها أبرزت في الوقت ذاته استمرار وجود تحديات تنظيمية وضريبية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة ومتطلبات الامتثال. تؤكد الدراسة على أهمية تحقيق توازن دقيق بين الأهداف التنظيمية والمالية للدولة وبين توفير بيئة مرنة وداعمة تمكن الشركات الناشئة من النمو والابتكار والمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي للمملكة. يتطلب ذلك مراجعة مستمرة للسياسات وتكييفها بناءً على الأدلة الميدانية واحتياجات هذا القطاع الحيوي.

- Goyal, R. &. (2024). A review on unveiling the impact of government policies on startup ecosystem. *Journal of Statistics and Management Systems*.
- Khaled, A. A., Ismail, Z. A., Ambadi, S. S., Bahar;. (2024). The Impact of Implementing Value Added Tax on the Prices of Banking Services in Saudi Banks "An Analytical and Applied Study". *Pakistan Journal of Life and Social Sciences*.
- MAGNiTT & SVC. (2025). *FY 2024 Saudi Arabia Venture Capital Report*. Retrieved from https://svc.com.sa/wp-content/uploads/FY_2024_Saudi_Arabia_Venture_Capital_Report_EN.pdf
- Monsha'at. (2024). *2024 الربع الرابع لعام 2024 منشآت. التقرير الربعي للربع الرابع لعام 2024*. Retrieved from https://www.monshaat.gov.sa/sites/default/files/2025-03/Quarterly_Report_Q4_2024_AR.pdf
- Obaid, M. I. A., & Al-Mahwari, N. M. N. (2023). The impact of new VAT enforcement on financial performance: Evidence from Saudi Arabia non-financial listed companies using the event study and ARMA model. *Heliyon*.
- Organization, D. C. (2024). *KSA Country Guide 2024*.
- Partners, C. &, & Chambers & Partners. (2024). *Corporate Governance 2024 – Saudi Arabia*.
- Peck, J. R. (2017). Can hiring quotas work? The effect of the Nitaqat program on the Saudi private sector. *American Economic Journal: Economic Policy*.
- Salami, C. G. (2023). Impact of government policy on entrepreneurship growth and development of small-scale business. *Journal of Global Social Sciences*.
- Scott, W. R. (2013). *Institutions and Organizations: Ideas, Interests, and Identities*. SAGE Publications.
- Shah, C. A. (2023). A Study on Effect of Government Policies on Startup. *A Global Journal of Social Sciences*.
- Singh, S. (2025). *Saudi Arabia's HR Ministry digital initiative reduces office visits*. Middle East Briefing.
- Tornatzky, L. G. (1990). *The Processes of Technological Innovation*. . Lexington Books.
- Walid, R. (2025). *Entrepreneurial wave reshaping Saudi economy*. Arab News.
- Wamda. (2025). *The real impact of Saudization on the Kingdom's economy*.

المراجع العربية

- تأثير السياسات الضريبية على حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية في مصر دراسة مقارنة، (. (2023). أحمد، ر. م. *مجلة روح القوانين*.
- دراسة الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال وأثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة. (2023). الشيتي وآخرون *المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي في المملكة العربية السعودية* وفقًا لرؤية 2030 – دراسة حالة إمارة القصيم *العربية السعودية*.
- مجلة /المجتمع العربي. أثر تبسيط إجراءات إصدار رخص المهن في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. (2023). المرغامه، ر. ج. *لنشر الدراسات العلمية*.
- مجلة. سبل النهوض بقطاع الشركات الناشئة في فلسطين واثاره المحتملة على المالية العامة. (2025). رايح مرار؛ روند طويل *جامعة النجاح للابحاث*.
- كلية العلوم. الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي - مع الإشارة لحالة الجزائر. (2022). طبائبية، ف. ي. *الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*.
- الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات. (2023). عبد الكريم سعود الزيادي *مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد الثالث والأربعين. الأجنبية – دراسة تحليلية*.
- المجلة. أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. (2018). بوقفة &، عرابة، ع. ب. *العامة للاقتصاد والاعمال*.
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. *اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة*. (2020). هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- وزارة التجارة. نظام الشركات الجديد. (2023). Retrieved from <https://mc.gov.sa/ar/Pages/NCS.aspx>

الملحق رقم (1): الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة مدأوشن
الكلية: كلية الريادة والابتكار
البرنامج: ماجستير ريادة الأعمال
التخصص: ريادة الأعمال

أداة الاستبانة لدراسة بعنوان:

تأثير السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية (2020-2025)

دراسة ميدانية لعينة من رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في المملكة

ضمن متطلبات إعداد بحث لنيل درجة الماجستير في ريادة الأعمال

إعداد/

عبد الكريم مونس الشمري

إشراف:

الدكتور/ أحمد راجح اسماعيل العام الجامعي

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الكرام/ رواد الأعمال،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أدعوكم بكل تقدير للمشاركة في هذا الاستبيان، والذي يعد جزءاً من بحث علمي لرسالة الماجستير، ويهدف إلى دراسة أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على بيئة الأعمال، واستكشاف التحديات التنظيمية والضريرية التي تواجه الشركات الناشئة، إلى جانب تقييم فعالية السياسات واللوائح الحكومية والحوافز المقدمة لدعم رواد الأعمال وتعزيز نمو مشاريعهم. الاستبانة مقسمة إلى جزئين يشمل الجزء الأول على البيانات الشخصية، والجزء الثاني يتضمن أربعة محاور رئيسية كما يلي:

1. المحور الأول/ أثر رؤية المملكة 2030 على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية.
 2. المحور الثاني/ التحديات التنظيمية والضريرية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.
 3. المحور الثالث/ أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.
 4. المحور الرابع/ مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- أمل منكم التفضل بقراءة محاور الاستبيان، والإجابة بما يعكس وجهة نظركم وخبرتكم بدقة وموضوعية. علماً بأن جميع البيانات ستعامل بسرية تامة، ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. مساهمتكم محل تقدير وامتنان، وستسهم بشكل فعال في دعم مجتمع ريادة الأعمال وتطوير بيئة الأعمال في المملكة.

أولاً: البيانات الأولية:

م	العبرة
1.	الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
2.	الفئة العمرية: ☐ 35-25 سنة ☐ 46-36 سنة ☐ 57-47 سنة ☐ 58 سنة فأكثر
3.	العمر التأسيسي للشركة: ☐ أقل من 1 سنة ☐ من 1-3 سنوات ☐ من 4-5 سنوات ☐ أكثر من 5 سنوات
4.	حجم الشركة (عدد الموظفين): ☐ أقل من 5 موظفين ☐ من 5 – 9 موظفين ☐ من 10 – 50 موظفًا ☐ أكثر من 50 موظفًا
5.	رأس مال الشركة: ☐ أقل من 500,000 ريال سعودي ☐ من 500,000 – 1 مليون ريال سعودي ☐ من 1 مليون – 5 مليون ريال سعودي ☐ أكثر من 5 مليون ريال سعودي
6.	نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة: ☐ التكنولوجيا ☐ الطاقة المتجددة

	○ الرعاية الصحية ○ التعليم والتدريب ○ التجارة الإلكترونية ○ الخدمات المالية	
7.	الهيكل القانوني الشركة: ○ مؤسسة فردية ○ شركة تضامن ○ شركة ذات مسؤولية محدودة ○ شركة مساهمة	

ثانياً: محاور الدراسة:

م	العبارة	درجة الموافقة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق بشدة
المحور الأول: أثر رؤية المملكة 2030 على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية					
1.	المساهمة في زيادة فرص التمويل والاستثمار للشركات الناشئة.				
2.	وضع القوانين والأنظمة لتسهيل عملية منح التراخيص لأصحاب الأعمال.				
3.	العمل على تعديل الأنظمة ذات العلاقة بتسهيل بيئة الأعمال ورفع كفاءة إنفاذ العقود.				
4.	العمل على تهيئة بيئة مشجعة للاستثمار على المدى الطويلة من خلال صناديق الدعم والمبادرات.				
5.	العمل على تسهيل إجراءات الجمارك في غاية لتسهيل حركة النقل للمنتجات.				
6.	مساعدة رواد الأعمال على تطوير مهاراتهم وابتكاراتهم من خلال إنشاء حاضنات الأعمال ذات العلاقة والداعمة للمشاريع الناشئة.				
7.	تهيئة الآلية التنظيمية وتطوير البنية التحتية التقنية الداعمة لبيئة ريادة الأعمال.				
8.	مساعدة رواد الأعمال المبدعين على تسويق أفكارهم ومنتجاتهم عن طريق الدعم للتسويق الإلكتروني.				
9.	وضع السياسات واللوائح الحكومية المساهمة في تعزيز البيئة التنافسية في الأسواق السعودية.				
10.	تطوير المبادرات الهادفة إلى تحفيز ودعم إنشاء الشركات الناشئة في المجالات غير التقليدية المبتكرة.				

المحور الثاني: التحديات التنظيمية والضريبية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

1.	ارتفاع تكلفة الترخيص والبدء في النشاط التجاري أو تسجيل العلامة التجارية للشركات الناشئة.				
2.	قلة الإعفاءات والخصومات الضريبية الخاصة بالشركات الناشئة مما يحد من قدرتها على النمو والاستثمار.				
3.	خضوع الشركات الناشئة للأطر الضريبية والتنظيمية المطبقة على الشركات الكبرى دون الأخذ بالاعتبار فرق القدرات والموارد.				
4.	افتقار البيئة التنظيمية إلى حوافز تشجيعية ذات الصلة بالشركات الناشئة مثل الإعفاءات الجمركية.				
5.	نقص المبادرات الحكومية الهادفة لتقديم الاستشارات الضريبية والتنظيمية الداعمة للشركات الناشئة.				
6.	تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% على الشركات الناشئة خاصة في المراحل التأسيسية.				
7.	ضعف قدرة الشركات الناشئة على الوفاء بالمتطلبات النظامية الخاصة بنظام مكافحة التستر التجاري مثل الإفصاح المالي الكامل.				
8.	الوعي المحدود بالامتثال لنظام الإفصاح الضريبي وتقديم الإقرارات مما يعرض الشركات الناشئة للعقوبات الضريبية والغرامات.				
9.	اللوائح الاستثمارية مثل اشتراط الشريك المحلي في بعض القطاعات يؤدي إلى إعاقة جذب الشركات الناشئة للمستثمرين.				
10.	تعدد الجهات الحكومية المعنية بالعمليات الإدارية مما يعيق سهولة الترخيص والبدء في المشاريع الناشئة.				

المحور الثالث: أثر السياسات واللوائح الحكومية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية

1.	فرض نظام السجل التجاري الإلكتروني ساهم في سهولة التسجيل للشركات الناشئة إلكترونياً.				
2.	الإجراءات التنظيمية مثل اشتراك التراخيص من جهة معينة تعمل على تأخر إطلاق رواد الأعمال لمشاريعهم الريادية الناشئة.				
3.	تطبيق وزارة الاستثمار حوافز خاصة بالشركات الناشئة في القطاعات ذات الأولوية مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة شجع في الدخول في مشاريع ابتكارية ريادية.				
4.	بناء المبادرات الداعمة مثل منشآت وبادر ساهم في توفير فرص للإرشاد والدعم المتخصص للشركات الناشئة.				
5.	أسهمت التشريعات ذات الصلة بالاستثمار الجريء مثل لائحة الاستثمار الجريء ونظام الشركات المهنية في تعزيز منظومة تمويل الشركات الناشئة.				
6.	تطبيق القيمة المضافة بنسبة 15% شكل عبئاً مالياً على الشركات الناشئة في المراحل التأسيسية الأولى.				
7.	فرض لائحة حماية البيانات الشخصية شكل عبئاً على الشركات الناشئة التقنية في معالجة البيانات.				
8.	أثر الامتثال لنظام العمل الحالي باشتراط الالتزام بنسبة معينة من التوطين على توظيف الكفاءات الماهرة في الشركات الناشئة.				
9.	فرض التراخيص الخاصة على بعض الأنشطة ساعد في الحد من مرونة الشركات الناشئة في التوسع والتنوع والابتكار.				
10.	دفعت السياسات واللوائح الحكومية بعض الشركات الناشئة إلى إعادة هيكلة نماذجها التجارية والخدمية للحفاظ على هامش الربح.				

المحور الرابع: مدى فعالية الحوافز الحكومية في دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المملكة العربية السعودية

1.	تخفيف العبء المالي على الشركات الناشئة في المراحل الأولى من التأسيس من خلال استرداد الرسوم الحكومية.				
2.	المساهمة في تسهيل حصول الشركات الناشئة على التمويل من خلال برامج داعمة للكفالات.				
3.	المساهمة في تسهيل إجراءات التأسيس والدخول السريع إلى السوق من خلال المنصات الإلكترونية التي توفر خدمات الترخيص الإلكتروني.				
4.	تعزيز قدرات الابتكار التقني للمشاريع الناشئة من خلال توفير المنح المالية والتدريبية.				
5.	توفير بيئة أعمال مرنة للاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية للشركات الناشئة والعمل على تحفيز رأس المال الجريء.				
6.	توفير التمويل لشركات الناشئة من الجمهور من خلال التمويل الجماعي المرخص.				
7.	رفع مستوى الكفاءة الإدارية والتخطيط للمشاريع الناشئة من خلال تقديم البرامج والاستشارات المجانية الهادفة لذلك.				
8.	العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المشاريع الناشئة من خلال توفير إمكانية الترخيص الأجنبي في المملكة العربية السعودية.				
9.	دعم الشركات الناشئة في التوسيع الوظيفي وتوظيف الكفاءات الوطنية من خلال تغطية جزء من رواتب الموظفين السعوديين.				
10.	دعم دخول الشركات الناشئة إلى الأسواق الدولية من خلال البرامج التي تغطي كل من تكاليف الشحن وإجراءات التنسيق.				